الملكيّة والعلاقات العائليّة في جبل لبنان إبّان الحكم العثماني

بقلم
مسعود يونس

الجامعة اللبنانيّة
معهد العلوم الاجتماعيّة
مركز الأبحاث

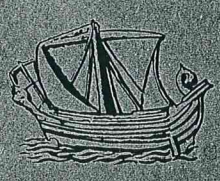

21

منشورات مركز الأبحاث

معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان

إبان الحكم العثماني

بحث قانوني تاريخي اجتماعي ١

بقلم
مسعود يونس

21

بيروت ١٩٨٢

التوزيع : المكتبة الشرقية ، ص.ب ١٩٨٦ ، بيروت - لبنان

إلى شقيقتي هُدى

تعبيرًا عن حُبّي

ووفاءً للذكرى ...

تنويهٌ من الكاتبِ بمناسبة طباعة هذا البحث

أُعدت مخطوطة هذا البحث خلال العام ١٩٧٤ وقد حالت الظروف دون نشرها حتى هذا التاريخ.

وعندما اعاد الكاتب قراءة النص بعد ستة سنين من صياغته وقع في اشكال معتاد لدى كل من يعود لكتاباته بعد ان يكون قد اجتاز حقبة من حياته.

فالتجربة الذهنية والاجتماعية التي يعيشها طوال حقبة مليئة بالأحداث تجعله ينظر الى نصوصه نظرة تختلف عن نظرته عند اعدادها.

امام هذا الإشكال كان لا بد من اعتماد احد الخيارين: اما اعادة صياغة البحث في الشكل والمضمون بما يتوافق مع تجربة الكاتب المكتسبة منذ تاريخ صياغته واما نشره ضمن الصيغة التي أُعد فيها.

وقد اعتُمد الخيار الثاني لسببين: الأول هو ان هذه الدراسة أُنجزت في مرحلة تاريخية هي مرحلة مقدمات الحرب الأهليّة. وعلى الرغم من عدم طباعتها فقد سمح لها انتشارها المحدود ان تشكّل وجهة نظر في النقاش الثقافي الدائر حول تاريخ نظمنا الاجتماعية. بذلك فهي تكتسب قيمة توثيقية قد تكون مفيدة لمن يهتم بدراسة الأفكار التي تمخضت في تلك الفترة.

والسبب الثاني هو ان النقاش الذي دار حول طروحات هذه الدراسة والذي كان يُنشر بالغالب في الدوريات والصحف، جاء بمضمونه العام تبسيطيًا بدلاً من ان يؤدّي الى تراكم حقيقي. وبالتالي لم تلتغ في نظر الكاتب لهذا السبب ايضًا فائدة نشر الدراسة بصيغتها القديمة.

مقدّمة

ان الفرضية التي يحاول هذا البحث تلمس أجوبة لها هي أن علاقةً وثيقةً كانت تربط النظام العائلي في جبل لبنان في ظل الأمبراطورية العثمانية بنظام الملكية . و بتحديد أوفى ، ان علاقات القربى كانت تلعب دور الأشكال التي تُحدد في أطرها وتمارس علاقة الملكية .

هنا لا نقصد بعلاقات القربي كافة العلاقات الجنيولوجية Les rapports généalogiques . فعلاقات لقربي هي قبل أي شيء علاقات اجتماعية ، واذا كانت تستند الى ثوابت علاقات التوالد البيولوجية ؛ فإنها لا تعبر الا عن المضامين الاجتماعية التي يعطيها المجتمع لبعض من هذه العلاقات باسناده اليها دورًا اجتماعيًا مهمًا وعن تناسي المجتمع لبعض آخر من العلاقات التي لا يكون لها أي مفعول اجتماعي والتي لا تعتبر بالتالي في نظر الجماعة علاقات قربي .

أما الملكية ، فأول ما يتبادر الى ذهننا عندما نتطرق الى موضوعها انها ملكية وسيلة الإنتاج الأساسية : الأرض . غير أن ما يجدر التنبه اليه هو استحالة استعمال مفهوم الملكية الموجود في القانون البورجوازي الحديث لمعالجة علاقات الملكية في مجتمع ما قبل الرأسمالية تتحدد فيه السيطرة على وسائل الإنتاج وفق صيغ أخرى للملكية . اننا نريد التنبيه الى مأزقين منهجيين غالبًا ما أديا الى ارباك الباحثين الذين حاولوا فهم نظام الملكية في تاريخ بلادنا : المأزق الأول يكمن في فهم علاقات الملكية من خلال الصيغ النظرية المتضمنة في القانون البورجوازي الذي يتبع مبدأ التفريد والتفرد بالملكية . بتبع مبدأ التفريد في الملكية أولاً أي يكرس مبدئية الملكية الفردية في الأملاك التي ليس لها طابع عام . فملكية الأرض مثلاً هي ملكية فردية في الأصل ومشاع بين أفراد أو شراكة استثنائيًا . يحق طبقًا لهذا المبدأ لمن يشاء أن يطالب باقتسام مشاع أو بالرجوع عن شراكة .

يتبع مبدأ التفرد في الملكية ثانيًا ، أي يوفر لصاحب الملكية الواحد الصلاحية في استعمال كافة الحقوق المتصلة بموضوع الملكية .

الا أنه يستحيل التعامل مع صيغ القانون البورجوازي الناجزة عندما ندرس مجتمعات ما قبل الرأسمالية حيث لا توجد سوق مهيمنة تفرز العلاقات وتعيدها الى بديل عام ، السلعة النقدية . هنا لا تكون الملكية ثابتة في ارتباط محدد بمالك كما لا تكون مطلقة .

واذا نظرنا الى الامبراطورية العثمانية فمن الثابت أن النظام المعمول به تاريخيًا فيها تبعًا لما كان معمولاً به أيضًا في الدولة العربية يربط الملكية الإسمية La propriété éminente بالدولة. فالدولة وحدها لها حق الملكية على الأرض بينما الرعايا لهم حق استعمال هذه الأرض والإنتفاع بمحاصيلها ضمن شروط وأشكال مختلفة . الا ان هذا المبدأ الشرعي رغم كونه أحد المرتكزات النظرية للدولة العثمانية ومفتاحًا أساسيًا في تفسير نمط الإنتاج السائد فيها ليس له دائمًا وظائفية مباشرة من أجل فهم واقع ملموس معين . ذلك أن الملكية الإسمية اذا كانت للدولة فهذا الأمر يعني أشياء مختلفة وفقًا للظروف التاريخية التي تمر بها هذه الدولة ولسياستها في التعامل مع رعاياها الذين قد يتمتع بعضهم وفي فترات تاريخية معينة بصلاحيات كبيرة تكاد تكون مطلقة في استعمال الأرض التي يتحكمون بها بينما في فترات أخرى تبرز هيمنة السلطة المركزية في تشبثها بحقها في الملكية وتقلل من حقوق المستفيدين منها .

غير أنه ومهما كانت الشروط العملية التي تمارس فيها الدولة ادارتها لأملاكها من خلال تعاملها مع رعاياها الذين يمارسون الإنتاج يبقى حقها الإسمي في الملكية هو المبرر النظري لتحصيل الضريبة من المنتجين ، أي لعملية سحب الفائض الإجتماعي الذي يؤمن المرتكز المادي لدولة الأمبراطورية .

ان التخبط في فهم هذه القضايا جعل جمهرة من المؤرخين يسرعون في الإستنتاج أن جبل لبنان كان يتفرد عن باقي أراضي الأمبراطورية بممارسة مجتمعه للملكية الفردية خالطين بذلك أولاً بين ليبرالية ادارية تعتمدها الأمبراطورية في ممارستها الحكم الذاتي على قوى اجتماعية داخلية وبين زوال مبدأ السلطة المركزية الذي يعبر عنه بضرورة تحصيل الضريبة . وخالطين ثانيًا بين التملك الفردي للفلاحين على الأرض وبين حق الملكية .

أما المأزق الآخر الذي سوف نحاول تجنبه في هذا البحث فهو دراسة الملكية عن

طريق معاينة أشكالها الظاهرية وضعيًا . أي بمعنى آخر مراقبة وتسجيل القواعد والأصول التي يعي الناس أنها تنظم علاقات التعامل فيما بينهم واعتبارها معطًى طبيعيًا نسعى الى تحليله . ان وعي الناس للعلاقات التي تنظم تعاملهم لا يتطابق مع القوانين الموضوعية التي تنظم هذا التعامل . فالوعي الذاتي يتأثر ويتكيف بالروابط المادية التي يحيا في ظلها . من هنا أن مهمة العلم ليست تسجيل ما يلاحظه الباحث من متغيرات اجتماعية مباشرة واعتبارها الواقع المعطى . فالواقع لا يمكن معاينته الا بعد اعادة تركيبه نظريًا بإنتاج المفاهيم التي تفسر هذا الواقع . من هذا المنطلق سوف نسير في محاولتنا فهم علاقة الملكية في جبل لبنان بعد تحديد ما نقصده بمفهوم الملكية أي بعد تناول الفرضية التي في نظرنا تفسر علاقة الملكية .

لا يطمح هذا البحث الى حل مجمل القضايا التي تعترض موضوعًا شائكًا ، أكثر الكتابات التي يمكن أن يستند اليها تستعمل منهجيات ذات مردود علمي إما سطحي أو مشوّه . ذلك أن الكتابة الغربية الإستشراقية يصعب عليها الخروج عن تطبيق النماذج الحضارية التي تتعامل معها في بلادها والكتّاب المحليون غالبًا ما يسعون للوصول الى مبررات تخدم خلفيات ايديولوجية فيسقطون في ممارستهم الفكرية على الواقع الذي يدرسونه هذه الخلفيات بدلاً من التعامل معه بطريقة علمية .

واذا نظرنا في ما حولنا من المشاكل الحالية التي تعترض علماء الاجتماع والأنتروبولوجيا في البلاد الغربية ، نجد ان مشكلة العلاقة بين البنى الاقتصادية والبنى العائلية هي من المشاكل التي تستحوذ على القسط الأكبر من الاهتمام في المرحلة الحالية . حسبنا أن نقدم مساهمة متواضعة في هذا النقاش الطويل الدائر حاليًا في معالجتنا لموضوعنا من زاوية دراسة العلاقة بين نظام القربى ونظام الملكية في جبل لبنان في ظل الدولة العثمانية . وسوف نعاين هذه العلاقة بشكل أخص خلال القرنين الأخيرين من عمر الأمبراطورية العثمانية وحتى قيام نظام المتصرفية ، ذلك ان الكتابات المتوفرة عن هذه الفترة هي أخصب وأكثر دقة من الكتابات التي تتناول فترات سابقة . ان قناعتنا ، كما سيظهر في استنتاجات هذا البحث هي ان البنى الأساسية التي كانت تحكم النظام الاقتصادي الاجتماعي في جبل لبنان هي نفسها ولم يطرأ على التشكيلية الاجتماعية تغيرات كيفية منذ نشوء الأمبراطورية ، لا بل يمكن الرجوع بهذه البنى الى عصر الدولة العربية .

ان منطلقنا من اجل دراسة هذه البنى الاجتماعية سوف يكون دراسة علاقات تقسيم العمل الاجتماعي . هذه العلاقات التي سوف تحكم بالضرورة أشكال امتلاك الفائض الإجتماعي من جهة وتتناسق من جهة أخرى مع أشكال الروابط العائلية التي تربط المجموعات المنتجة .

١ - في علاقات تقسيم العمل الاجتماعي

لا بد من تحديد أولي بادئ ذي بدء للإطار الاقتصادي الجغرافي الذي تنمو وتتشعب فيه العلاقات في الحقل الاجتماعي موضوع اهتمامنا : جبل لبنان .

ان جبل لبنان هو قبل كل شيء أرض جبلية . القسم الأكبر منها يتكون من مرتفعات صخرية لا تصلح للاستغلال . تذكر كتب التاريخ القديمة وكتاب التوراة بأن هذه الجبال كانت مكسوة بالأشجار التي تستعمل في التدفئة والبناء ، غير أنه من المتعارف عليه ان الرقعة المكسوة بالأحراج من جبال لبنان اخذت منذ قرون تضيق رويدًا رويدًا بسبب الحروب . حتى غدا معظمها أجرد في زمننا الحاضر . وكان يؤم هذه الجبال على مرّ العصور قبائل وتجمعات سكانية بغرض الحماية على أثر الصراعات الاجتماعية والدينية التي كانت تحصل في المنطقة المنبسطة المحيطة . يأتون على دفعات متتابعة ثم ينخرطون مع مرور الزمن مع السكان المحليين الذين سبقوهم .

وبحثًا عن وسائل العيش كان لا بد لهم من التفتيش عن الواحات الترابية الضيقة التي يعملون على استصلاح تربتها من أجل زراعتها والعيش من محصولها . غير أن ضيق رقعة هذه الأراضي والظروف الطبيعية في لبنان التي تقسم السنة أربعة فصول ينحبس هطول الأمطار خلالها نحوًا من خمسة أشهر كانت تجعل العملية الزراعية ذات مردود ضعيف جدًا ما لم تكن الواحة الترابية قريبة من نبع ماء يمكن استعماله لحاجات الري . هذا فضلاً عن الضرورة الطبيعية للسكن على مقربة من مصدر للمياه للحصول على حاجات الشرب . هكذا كانت تنشأ القرى في الفسحات الترابية ضمن المناطق الجبلية الوعرة وفي الأمكنة حيث تخرج المياه الجوفية من الأرض على شكل ينابيع تستعمل لري الأرض وزراعتها كما تستعمل في الاستهلاك المباشر .

وان الظروف الجغرافية للأرض التي ندرس مجتمعها فرضت اذن على السكان انشاء

قرى متباعدة بعضها عن بعض مستقلة الواحدة عن الأخرى في ممارستها المباشرة لعملية الإنتاج ومقيدة بحدود طبيعية هي حدود المساحات المكونة من التربة الصالحة أو الممكن استصلاحها . يترتب على هذه الظروف الطبيعية أمران : أولاً أن البنية الإنتاجية لجبل لبنان تتكون من وحدات انتاجية مستقلة ومنغلقة الواحدة عن الأخرى تفصل بينها مساحات من الجبال الوعرة تشكل امتدادًا طبيعيًا لمجالها الحياتي . ثانيًا ، ان التكاثر الديمغرافي في القرية كان يفرض علاقة صراع مع الطبيعة لإستنفاد كل طاقاتها في انشاء الجدران والجلول على صورة من أجمل صور معاندة الانسان للطبيعة . غير ان هذه العلاقة كانت تقف عند حد استنفاد جميع الإمكانات مما يؤدي بالضرورة للارتضاء بالانسلاخ والنزوح عن القرية الأم . وكان هذا النزوح كما هو معروف يأخذ طابعًا داخليًا بحيث لا تعود هناك بقعة أرض يمكن استعمالها في الجبل الا وتنشأ فيها قرية . كما يأخذ بعدًا خارجيًا وأفضل مثال هو هجرة عدد من السكان حديثًا يزيد عن سكان لبنان الحاضر جبلاً وسهلاً الى جميع انحاء العالم ان هذا الواقع الديمغرافي يدلنا – وهذا ما يهمنا الإشارة اليه – على محدودية الاستيعاب السكاني في قرى جبل لبنان وبالتالي على الوضع البشري المتحرك في هذه القرى . فالسكان في تحرك دائم بين مجيء وذهاب ، بين لجوء الى الجبل كلما ازدادت المشاكل التي تعترض الجماعات القاطنة في السهول المحيطة وبين نزوح عن الجبل كلما ضاق العيش أو استحال بالنسبة الى الاعداد المتزايدة من المقيمين فيه .

واذا ما حاولنا استعراض النشاطات الإنتاجية في القرية التقليدية في جبل لبنان ، نجد أن حقول هذه النشاطات تشمل العناية بالأراضي الزراعية واستثمار مياه الري واستثمار المشاع فالحقل الجغرافي للقرية يضم أولاً التجمع السكاني وثانيًا الأراضي المزروعة ومنها المروي ومنها « السليخ » ، والأراضي الجبلية الوعرة التي تحيط بالقرية . أما الأراضي الزراعية فهي تُقتسم في استثمارها وتملكها بين الفلاحين وفقًا لتقسيم فردي وأما الأراضي الجبلية الوعرة فهي مشاع ، من حق القرية كلها استثماره بشكل جماعي .

أ) العناية بالأراضي الزراعية :

ان أدوات العمل هي التي تحكم الأشكال الملموسة للتعاون بين أعضاء الجماعة القروية في نشاطها الزراعي . هذه الأدوات بالإجمال هي أدوات بدائية : المعول والمحراث والنورج

والمذراة والرفش الخ... هذه الأدوات البسيطة لا تسمح بتخصّص الأفراد في مهام محددة . فعلى الفرد أن يقوم بمجموعة من المهام المختلفة عكس ما يجري عندما تكون الزراعة ممكنة . فالفارق يبدو هنا بين سلكتي الانتاج شاسعًا . فالتخصص الذي ينتج عن المكننة يؤدي الى الانفصال بين الأفراد الواقعيين وقوة عملهم ، الى تحرير قوة عملهم التي تصبح العمل المجرد من حدود روابط القربى . الفرد يمكن هنا تحديده بمركز ، كعامل يمارس صنعة معينة من جهة وكانسان واقعي ينتمي الى صلات عائلية ملموسة من جهة أخرى . أما في سلكة العمل الزراعي غير المتخصص ولا الممكنن حيث أدوات الزراعة ليست الا امتدادًا بسيطًا لقوة الفرد فهذا الفرد الذي يقوم « بكل » المهمات « تتحقق » به في نفس الوقت عملية الإنتاج والأواصر العائلية . من هنا يأتي التطابق بين انتمائه العائلي ومركزه في الإنتاج . وهو يحصل بالوراثة على الأراضي التي يعمل عليها والأفراد الذين يرتبط معهم بالتعاون في نشاط مشترك يرتبط معهم أيضًا تبعًا لما تقوّم بعلاقات القربى .

ويحدد هذا الارتباط بين أصحاب القربى في التعاون على الانتاج الزراعي أنواع المزروعات التي تنتج والحدود الطبيعية التي تتم في اطارها عملية الانتاج . فاذا ما أخذنا الحنطة مثلاً كإحدى المزروعات الأساسية في الجبل نرى أن موسم الحصاد الذي يتوجب الإنتهاء منه في فترة محددة يتطلب تقسيمًا للعمل بين قطع السنابل وجمعها رزمًا وتجميعها على البيدر و « درسها » وتذريتها لفصل الحبوب عن التبن ثم نخل الحبوب ووضعها في الأكياس وتجميع التبن ونقله الى البيوت . فبديهي القول أن التعاون في القيام بهذه المهمات بين أفراد المجموعة العائلية يسمح باتمامها في وقت أسرع من لجوء كل فرد الى تتبع كل هذه المراحل بمفرده ، وبمعزل عن الآخرين . وقد يكون التعاون بسيطًا ومعقدًا وفقًا لطبيعة العمل المطلوب القيام به . فلكي ندرس أشكال هذا التعاون الملموسة لا بد من استعراض كافة المهام الجزئية المطلوبة في عملية الإنتاج الزراعي . غير أننا في هذا السياق لن ندخل في تفصيل لهذه العملية مكتفين بالتلميح لميادين العمل الذي يحتّم التعاون الجماعي فقط .

ب) توزيع المياه للري :

لقد سبق وذكرنا حاجة القرى الزراعية الى استعمال مياه الري في جبل لبنان ، كما

أشرنا الى أن هذه المياه غالبًا ما يكون مصدرها نبع أو نبعين يستغلّها أهل القرية بشكل جماعي. ان التعاون في عملية توزيع المياه، هذه العملية المحورية في حاجات القرية الاقتصادية، يعكس روابط مهيمنة في علاقات هذه القرية يمكن معاينتها من زاويتين: فمن زاوية أولى يقتضي استثمار المياه توزيعًا دوريًا لها فيما بين أهل القرية يتطابق أولاً مع توزع السيطرة على حصص الأراضي الزراعية فيما بين الفلاحين وثانيًا مع أنواع الزراعات. فمثلاً الأراضي التي تزرع سنة حبوب وسنة خضار مداورةً تتطلب نوعًا من تقسيم المياه يختلف عن الأراضي التي تزرع دائمًا خضارًا أو شجرًا مثمرًا. ويتطابق ثالثًا مع التنظيم العائلي الذي من خلاله تحصل عملية التوارث على الحصص الزمنية في المياه العامة. ان هذه العناصر الثلاثة: النظام العائلي ونظام الإنتاج الزراعي وشكل تقسيم الأراضي هي عناصر تتألف لتكون عملية توزيع المياه على أهل القرية محصلاً لها. ولعل مفتاح دراسة نمط الإنتاج في القرية هو دراسة أشكال توزيع المياه ومنطقها.

أما الزاوية الثانية لمعاينة هذه الروابط المهيمنة هي أن تمركز مياه الري في القرية في مصدر واحد أو مصدرين يؤدي حتمًا بالمجموعة البشرية المكونة للقرية الى ضرورة التعاون على استغلال هذه المياه فأي صراع في القرية بين عائلة وأخرى يعطل عملية توزيع المياه ويعرض أهل القرية للجوع المحتم. من هنا، يشكل نبع الماء في القرية مركزًا أساسيًا للارتباط بين أهل القرية جميعًا في وحدة صيانية ملزمة.

ج) استغلال المشاع:

ان الأرض التي تحيط بالأراضي الزراعية والتجمع السكني وتكون ملكًا للمجموع تسمى المشاع. هذه الأراضي تستعمل بشكل أساسي في حاجتين: الأولى ثانوية وهي قطع الأشجار من أجل استعمالها للتدفئة وسقف البيوت، والثانية أساسية وهي استعمالها كمراعٍ للماشية. ان نمط استغلال الماشية يحتم من جهة أولى تجميع اكبر عدد ممكن منها في قطيعٍ واحد حتى يكون سوقه للمرعى واستغلاله مريحًا مما يعكس تضامنًا وتعاونًا بين أفراد عديدين. وبمعنى آخر لا يعقل أن يقوم كل فرد من أهل القرية باستغلال عدد محدود من الحيوانات وحده. والرباط الأساسي الذي يجمع أصحاب القطيع هو الرباط العائلي. كما أن العائلات أصحاب القطعان مضطرة للتعاون في عملها المشترك في

المشاع ، على الأقل في نجدة الرعاة بعضهم بعضًا أمام الخطر المحدق سواءً أكان تعدي حيوانات مفترسة على القطيع أو حادثًا يقع لراعٍ ، يعمل في بيئة وعرة بعيدة عن القرية . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أن وجود المشاعات كمساحات قاحلة بين القرى دون حدود مكرسة بقوة خارجية غالبًا ما يجعل من هذه الحدود تعبيرًا عن ميزان قوى بين القرى . وكلما اختل هذا الميزان تحصل نزاعات فيما بينها على ملكية المشاع مما يفرض اجتماع أهل القرية واتحادهم في الذود عن مشاعهم . وهذا الاتحاد يكون ضروريًا في زمن الحرب اذ ينتج عن عدم توفره ليس فقط خسارة اقتصادية بل ايضًا هزيمة أهل القرية المتباعدة وبالتالي خسارة في قواها المنتجة أيضًا .

ان معاينة ميادين العمل المنتج انطلاقًا من وسائل الإنتاج الأساسية : الأراضي الزراعية ، المشاع ومياه الري وانطلاقًا من أدوات العمل المعتمدة يوصلنا الى استنتاج مهم وهو أن شكل الإنتاج في جبل لبنان كان يتم في وحدات انتاجية مستقلة : القرى . كل منها تشكل وحدة حياتية مترابطة ومنقطعة عن الوحدات الأخرى ، فيها تمارس علاقات الإنتاج ضمن أطر عائلية تحتضنها اذ ان أدوات الإنتاج لم تسمح بسبب بساطتها بتحرير قوى العمل في الأطر العائلية وتفريدها .

٢ ـ علاقاتُ التبادل الاقتصادي

غير أن هذه القرى المتناثرة على أكتاف جبال لبنان وفي حناياها والمستقلة في انتاجها لم تكن لتستطيع أن تعيش بمعزل عن تبادل اقتصادي مستمر مع المنطقة المحيطة . فاذا كان همّ الفلاّح وطموحه هو في تأمين الغلال (المونة) التي تكفي عياله وقد عبّر عن هذا الطموح بمثله المشهور « فلاّح مكفي ملك مخفي » فان المحاصيل الزراعية ذات الطبيعة الاكتفائية لم تكن لتفي بالمطلوب في رقعة جغرافية محدودة الموارد وذات طبيعة غير مؤاتية ، من هنا كانت تفرض الضرورة ممارسة زراعية ذات مردود تجاري بالمقايضة لاستكمال المتطلبات الغذائية .

ان النقص في غذاء الجبل كان يصيب بشكل خاص مادة الحبوب وتقول المؤرخة أ . سميليانسكايا أن لبنان لم يكن ليسد سوى ربع حاجته من الحبوب حسب تقدير المعاصرين . تلبيةً لهذه الحاجة كان الفلاح اللبناني يعمد الى زراعة أشجار التوت وتربية دودة القز لاستخراج الحرير كما زرع القطن والكرمة والزيتون كي يبادل محصولها مع القمح المنتج في سهل البقاع وسهول الشام وفلسطين ومع الأرز المستورد من مصر ومع البضائع الاستهلاكية المنزلية المستوردة من البلاد الغربية .

ان هذا التبادل الحاصل فيما بين منتجات الجبل والخارج كان يمر بمراحل من المد والجزر وفقًا للفترات الزمنية . تارةً ينفتح الجبل ضمن أوضاع سياسية واقتصادية مؤاتية الى المبادلة مع البلاد الغربية . وذلك ما حصل في عهد الأمير فخر الدين الثاني الذي دأب على تشجيع هذه العلاقات . وطورًا ينحسر هذا التبادل وذلك ما حصل بالفعل بعد سقوط الأمير المذكور[١] .

---

١) راجع مخطوطة الدكتور بطرس لبكي في تاريخ لبنان الاقتصادي.

ان ما يهمنا هنا ليس في أن نستعرض كافة أنواع المبادلات بين الجبل والخارج بل المهم في إطار بحثنا هو أن نؤكد على وجود ضرورة للتبادل الاقتصادي بين الجبل والخارج تجعل من هذا الجبل جزءًا لا يتجزأ من المنطقة على المستوى الاقتصادي لأنه لا يستطيع تأمين اكتفاء ذاتي يسمح له في ظل ظروف سياسية مؤاتية بالظفر باستقلال ناجز . وقد كان شرط بدايات هذا الاستقلال السيطرة على سهل البقاع والساحل كما فهم ذلك جيدًا الأمير فخر الدين المعني الثاني .

والنقطة الثانية التي يجدر تحديدها هي اشكال التبادل الملموس الذي كان يمارس بين أهل الجبل والمنطقة المحيطة . ما هي طبيعة هذه الأشكال .

ان نظرة سطحية الى الموضوع جعلت أكثر من مؤرخ يذكر أن هذا التبادل كان يأخذ شكلاً سلعيًا نقديًا . أي بمعنى آخر ان المحاصيل الزراعية التي تباع تكون خاضعة لتسعيرة السوق التجاري الذي يعطيها قيمة السلعة التبادلية المجردة . لا شك أن القطن والحرير والمحاصيل الزراعية والمنتجات الحرفية التي كان يبيعها الفلاح كانت تصبح بعد حين موضوع تبادل سلعي في السوق التجارية المدنية غير ان ثلاثة ملاحظات يمكن أن تثنينا عن الاعتقاد بانصهار المنتوج الزراعي مباشرة في السوق السلعي :

الملاحظة الأولى هي أن قسمًا كبيرًا من هذه المنتجات كان يباع بالمقايضة . فبينما فلاحو الجبل ينتقلون الى البقاع والشام لمبادلة الفواكه المجففة والخضار بالحنطة كان سكان السهول يسلكون الطريق العاكس ذهابًا الى الجبل ويتم التبادل دون المرور بالقيم النقدية[1] .

الملاحظة الثانية هي أن المرابين والإقطاعيين كانوا يسلفون الفلاحين على محاصيلهم واذا ما حل موعد جني المحاصيل يستحصلون عليها مقابل أموالهم وبذلك لا تتاح الفرصة للفلاح لبيع منتوجاته مباشرة في السوق .

الملاحظة الثالثة هي حول قلة الأموال النقدية في جبل لبنان بسبب استنزافها من كافة أرجاء الأمبراطورية باتجاه الدول الغربية . هذا ما جعل عملية اقتطاع الفائض الإنتاجي عن طريق الضريبة تتم الى حد كبير بشكل عيني ودون المرور بالنقود :

---

١) راجع أنيس فريحة : القرية اللبنانية حضارة في طريق – الجزء الأول : صفحة ٣٢ – ٣٣ ، بيروت ١٩٥٧

«D'autre part, comme nous l'avons signalé pour le XVII^e siècle, le manque de numéraire amenait les pachas à percevoir leurs impôts perpétuellement sous forme de soie. Ils en profitaient pour obtenir cette soie à des prix sous-estimés et à la vendre aux négociants européens aux prix forts.»[1]

وعلى الرغم من مغالاة المؤرخة أ. سميليانسكايا في الحديث عن الزراعة التجارية في جبل لبنان فقد توقفت عند هذا التحفظ : « انما لا ينبغي أن ننسى أن ما كان ينزل الى السوق هو قبل كل شيء الريع العيني الذي كان يجنيه الفلاحون ، وبالتالي فان الإنتاج الفلاحي نفسه في هذه الحالة لم يكن مرتبطًا بالسوق مباشرة »[٢] .

ان هذا الاستنتاج يقودنا الى استنتاج آخر تترتب عليه تبعات مهمة في المقطع الثالث من هذا البحث وهو ان شكل اقتطاع الريع كان يتم عينيًا بشكل أساسي. اما القسط النقدي من هذا الريع فلم يكن ما هو متعارف عليه بالريع النقدي ، أي الريع الممثل بقيمة نقدية ضمن أوالية انتاجه بل كان طابعه النقدي طابعًا دخيلاً Médiatisé. يتوسط في اعطائه هذا الطابع الفئات الاجتماعية السائدة : الإقطاعية والتجار والمرابون بينما هو في طبيعته ريع عيني.

---

١) Dr. Boutros Labaki, *op. cit.*

٢) أ «سميلياسكايا : الحركات الفلاحية في لبنان – صفحة ٢٠ – دار الفارابي – بيروت ١٩٧٢

٣ - توزيع الفائض الاجتماعي وعلاقة الملكيّة

ان دراسة علاقة الملكية لا يمكن أن تتم عن طريق الانطلاق بمفهوم الملكية كصيغة قانونية جاهزة لكل القوالب بل يتوجب دائمًا لفهم علاقة الملكية درس أشكالها الملموسة ضمن نمط انتاج معين وفي فترة تاريخية محددة عن طريق درس كافة العلاقات الاجتماعية التي تكون علاقة الملكية مركزًا لها . يقول ماركس في هذا المعنى :

«A chaque époque historique, la propriété s'est développée différemment et dans une série de rapports sociaux entièrement différents. Ainsi définir la propriété bourgeoise n'est autre chose que faire l'exposé de tous les rapports sociaux de la production bourgeoise. Vouloir donner une définition de la propriété comme d'un rapport indépendant d'une catégorie à part, d'une idée abstraite et éternelle, ce ne peut être qu'une illusion de métaphydsique ou de jurisprudence» (*Misère de la Philosophie,* page 160).

واذا كان علينا أن ندرس الملكية كعلاقة من العلاقات المكونة لنمط الإنتاج يتعين علينا أن نفهم أين تقع هذه العلاقة بالنسبة للعناصر الأخرى المكونة لهذا النمط في الإنتاج .

يعين بليبار Balibar في محاولته توضيح المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية[١] ، ثلاثة عناصر وعلاقتين يتكون منها نمط الإنتاج . العناصر الثلاثة هي : أولاً « المنتج » ، ثانيًا « وسائل الإنتاج » التي يمكن أن نقسمها الى موضوع العمل ووسائل العمل ، ثالثًا « غير المنتج » .

أما العلاقتان اللتان تربطان بين هذه العناصر الثلاثة فهما علاقة التملك الواقعي او

(١ Balibar, *Sur les concepts fondamentaux du matérialisme historique* (lire le *Capital*), Ed. Maspéro, t. 2.

المادي من جهة وعلاقة الملكية من جهة أخرى . وعلاقة التملك المادي تكمن في الدور التنظيمي لسلكة العمل الذي يمارسه رب العمل . فتملكه يكمن في اشرافه على التقسيم التقني لعلاقات العمل . بينما تحدد علاقة الملكية بعلاقة الاستثمار التي يمارسها « غير المنتج » على « المنتج » أي علاقة اقتطاع فائض القيمة من قوة عمل المنتج .

اذًا علاقة الملكية هي علاقة اقتطاع الفائض الاجتماعي والشكل الإقتصادي الخاص الذي يلخص علاقة الملكية بين المنتج المباشر ، والمتحكم بشروط الإنتاج يتبلور في اطار مفهوم الريع العقاري . فكي نفهم الشكل الملموس للملكية في جبل لبنان ، علينا أن نفهم الشكل الملموس الذي يقتطع عن طريقه الريع العقاري .

يحدد ماركس في كتاب « رأس المال » أنواع الريع الذي يأخذ في مجتمع ما قبل الرأسمالية أشكالاً مختلفة . فهناك ريع العمل أي اقتطاع قسط من قوة عمل المنتج وتشغيلها لحساب غير المنتج في عملية انتاج متمايزة (مثلاً في أرض المالك) . وهناك ريع الغلة أي يقتطع المتحكم بالإنتاج قسمًا من المحصول المنتج . وهناك الريع النقدي ويتحقق هذا الشكل من الريع في اطار علاقات تبادل سوقية تسمح بتحويل الغلة الى نقد كبديل عام للقيمة ثم يحول الجزء المقتطع بشكل نقدي الى المالك . وبذلك تأخذ علاقة اقتطاع الريع شكلاً مركنتيليًا يكون مرحلة انتقالية باتجاه العلاقات الرأسمالية .

وعلاقة اقتطاع الريع يمكن أن تتم بالإخضاع الشخصي أو باستعمال القوة السافرة أو بالإخضاع الاقتصادي .

يتراوح الإخضاع طبعًا بتدرج انحداري من القناعة والسخرة الى الدفع البسيط للضريبة . والحالة الأخيرة تتحقق حين يكون المنتج المباشر حائزًا على أدواته الخاصة ووسائل العمل الكافية لإنتاج معاشه . هنا تأخذ عملية الإخضاع شكل قوة الخارجية . بمعنى آخر ان حيازة أدوات الإنتاج من قبل المنتج المباشر تجعل المالك اسميًا لا يتدخل في آلية الإنتاج وتسمح للمنتج المباشر بهامش من الاستقلالية يعطي عملية اقتطاع الريع طابعًا قسريًا خارجًا عن الآلية الاقتصادية .

تختلف هذه العلاقة عما نعرفه عن العلاقات العبودية حيث العبد لا يحوز أدوات الانتاج . فعملية الإخضاع تكون في العبودية مطلقة وقوة المالك تنبع من ارتهان المنتج ارتهانًا يبدو وكأنه دائم وطبيعي لغير المنتج بعكس الحالة الأولى حيث تمارس القوة بشكل

ظاهر باستمرار . اما الاخضاع الاقتصادي الذي لا يترجم عادة باخضاع شخصي اي حيث المالك والمنتج يلتقيان كممثلين لعلاقات اقتصادية ، فهذا الشكل يأخذ ترجمته الملموسة في الريع النقدي حيث القيمة المقتطعة تنتج ضمن نفس الآلية الاقتصادية التي تنتج فيها القيمة المتبقية للمنتج .

لم يكن الريع المقتطع في جبل لبنان ريعًا نقديًا فلقد ألمحنا عند النظر الى علاقات التبادل بين الجبل والمنطقة الساحلية ان تنقيد التبادل كان يأتي من الخارج حيث الشكل السلعي السوقي في التعامل بين المنتج وغير المنتج كان غائبًا .

من جهة أخرى رأينا ان ادوات العمل كانت بحيازة المنتجين وهي أدوات بسيطة لم يكن يتطلب اقتناؤها كلفة باهظة كما ان وسائل الإنتاج الأساسية ، الأرض ومياه الري كان يستعملها المنتجون مباشرة من دون وساطة « غير المنتج » اي ان التملك فيما يعني من ادارة الاستثمار بتقرير كافة الخطوات في العملية الانتاجية كان من نصيب الفلاح . وهذا يرجع بالطبع الى طبيعة وسائل الانتاج التي تكلمنا عنها وذكرنا في صددها ان الانتاج يمارس في وحدات بشرية مستقلة ، القرى . مستقلة في اراضيها الزراعية وأراضيها التي لا يمكن زراعتها ومستقلة في مصادر المياه التي تستعملها في الري وذلك عكس ما يحصل في الوحدات الإنتاجية التي تنشأ على مرافق الأنهر مثل مصر والعراق حيث السلطة المركزية تتدخل مباشرة في العملية الإنتاجية عن طريق توزيع المياه المشتركة والعناية بالترع والقنوات . في جبل لبنان لم يكن «لغير المنتج» ان يتدخل في عملية الإنتاج حتى عندما تكون الأرض التي يعمل عليها الفلاح تابعة له مباشرة ويزرعها هذا الاخير وفقًا لعقد شراكة . ففي كل الأحوال كان «التملك» بيد الفلاح المنتج .

من الطبيعي والثابت ان شكلاً وحيدًا لاقتطاع الريع لم يكن موجودًا، انما وجدت اشكال متعددة متداخلة ليس المهم تعداد كافة الأشكال وليس هذا بممكن انما المهم والممكن هو تحديد الشكل المهيمن في اقتطاع الريع . والشكل المهيمن كما رأينا لم يكن تبعة اقتصادية ضمنية لأن الريع المهيمن كان عينيًا لا نقديًا . كما انه لم يكن تبعية شخصية تربط الانسان المنتج بغير المنتج وتثبته في الأرض التي يعمد لاستثمارها « غير المنتج » وذلك راجع طبعًا الى السبب الذي ذكرناه اعلاه وهو امتلاك المنتج لأدوات الإنتاج واستقلاليته في تسيير عمليتها بحيث تكون علاقة التملك في نمط الإنتاج مرتبطة

به . والاخضاع الضروري لاقتطاع الفائض الإنتاجي اذا لم يكن خضوعًا « طبيعيًا » شخصيًا ولا خضوعًا ناتجًا عن الآلية الاقتصادية الداخلية ، فكيف كان يتم ؟ لا بد انه كان يفترض استعمال القوة السافرة وهي وحدها الكفيلة من خلال الصراع بفرض اقتطاع فائض انتاجي لمصلحة « غير المنتج » . والشكل الملموس لاقتطاع هذا الريع كان بشكل اساسي يتم عن طريق الضريبة .

كانت علاقة القوة غالبًا ما تترجم الى صراعات دامية بين الحركات الفلاحية والسلطة المركزية على الضرائب الطائلة كما سوف نرى فيما بعد . وسوف نرى ايضًا كيف ان الصراع كان مستديمًا بين العائلات الحاكمة على توزيع الفائض الاجتماعي فيما بينها .

ان علاقة القوة في الصراع من اجل التحكم بالفائض الاجتماعي كانت تعكس اشكالاً معقدة في التمايزات الطبقية بين قوى اجتماعية ذات احجام متفاوتة . غير ان هذه التمايزات التي كانت تعبر عن تمايزات في ملكية الفائض الانتاجي كانت دائمًا في وضع غير مستقر . وكلما اختلفت موازين القوة تحولت المواقع الاجتماعية بشكل تلقائي .

هذا ما كان يعطي الهيئة الاجتماعية في جبل لبنان طابعًا متحركًا يجعل الاضطراب الدائم سمة من سماته التأليفية . غير ان هذا العنف لم يكن يمارس في مجتمع مؤلف من أفراد مستقلين يتصارعون الواحد ضد الآخر . كان الصراع صراع جماعات . فما هو الرابط المادي الذي يشد هذه الجماعات في تعاضدها .

يتبادر الى الذهن تلقائيًا ان هذه الجماعات والتكتلات والقوى كانت ترتبط من بين ما ترتبط به بأواصر عائلية وقد بيّنا في دراستنا لعلاقات العمل كيف ان البعد العائلي في ظل سلكة انتاجية بسيطة هو رابط اجتماعي ضروري كإطار لممارسة الإنتاج . وسوف نحاول ان نفهم في النقطة التالية كيف ان علاقة القوة في اقتطاع الريع كانت تستعير الأشكال العائلية لتمارس من ضمنها وبالتالي كيف انها محكومة بمفهوم العصبية .

٤ ـ العصبيّة وسحب الريع في جبل لبنان

الفرضية التي نحاول اثباتها هي ان استعمال القوة الذي لا بد منه لاستخراج الفائض الاجتماعي ضمن العلاقات الانتاجية السائدة في جبل لبنان ، كان يمارس عبر القنوات العائلية ، وذلك في مجتمع تتشكل فيه القوى المنتجة والقوى المهيمنة في أطر وروابط عائلية متماسكة . فعلاقات التناقض التي كانت تتجلى بمناسبة عملية سحب الريع لم تكن تجد تعبيرًا لها الا من ضمن الاشكال الاجتماعية السائدة التي تعطيها محتواها . وهذه الاشكال هي بالضرورة الأشكال الطبقية العائلية الملموسة في مجتمع جبل لبنان الواقعي خلال تلك الفترة من التاريخ .

غير ان صعوبتين تعترض بحثنا عندما نحاول ان نتقدم في هذا الميدان من التحليل . الصعوبة الأولى هي غياب المصادر التاريخية ذات الدلالة الكافية على التاريخ الاجتماعي الملموس . لأن غالبية كتب التاريخ المتصلة بموضوع جبل لبنان تعرض احداثًا . وتعرض بشكل خاص الاحداث المتصلة بالطبقات الحاكمة فيما يعني علاقتها المباشرة بالسلطة العثمانية . ولا تستثني من ذلك المخطوطات والمصادر الأولية . بينما الحاجة تقتضي معرفة وثيقة بتاريخ الطبقات الشعبية الاقتصادي – الاجتماعي .

هذا الوضع ، وضع غياب المستندات الأساسية التي يمكن الركون اليها يضطرنا لإقتفاء دلالات من الملاحظات التي يبديها المؤرخون عرضًا بينما هم في سياق آخر من الاهتمام . وهذه الدلالات التي نحاول الاستناد اليها تسمح بتركيز فرضياتنا أكثر مما تسمح باثباتها .

الصعوبة الثانية هي افتقارنا الى الدراسات التاريخية التي تعالج تنظيم الأسرة في جبل لبنان لا بل قصور الدراسات عن التعرض لهذا الموضوع بالنسبة الى الأمبراطورية العثمانية في مجملها وهذا ما أشار اليه السادة هاملتون جيب وهارولد بون في كتابهما « المجتمع

الإسلامي والغرب » . هذا القصور يحد بدوره من امكانات التحليل ويضطرنا للبقاء في مستوى تلمس الموضوع واذا كان لا بد من التحايل على هذه الصعوبة فسوف نحاول فضلاً عن تحليل النصوص الأولية التي تعرض لوضع العائلات في جبل لبنان استعمال المعلومات المتوفرة عن بقايا القرية التقليدية ونظام نسبها في زمننا المعاصر .

ان فهم اشكال سحب الريع الملموسة يتطلب اذًا التطرق الى البنى العائلية السائدة في جبل لبنان وكيفية تمفصلها على التفاوت الاقتصادي والعلاقات الطبقية ولكن قبل كل شيء لا بد ان نسأل بشكل عيني ملموس على ماذا كان يسحب الريع ؟

أ) المضمون المادي لعملية سحب الريع :

كان الريع يسحب بشكل أساسي بطريقتين : الضريبة من جهة والمشاركة في استثمار الارض بين المنتج وغير المنتج من جهة أخرى .

اما الضريبة فلها شكلان :

١. الميري وهي ضريبة « المال » مع ضرائب ملحقة تفرض محليًا وهدايا وامتيازات واعمال السخرة .

٢. الجزية او الفردة وهي الضريبة على الاشخاص بدلاً عن الخدمة العسكرية في جيوش السلطان .

اما الشكل الأول فكان حسابه معقدًا ويختلف باختلاف الأزمنة فهو تارةً يفرض بشكل مقطوع على الاراضي الزراعية وطورًا على المحاصيل ويأخذ بالحساب في هذه الحال نوع الزراعة التي تقوم على الارض : يحسب عدد الاشجار بالنسبة للبساتين ومساحة الحقل بالنسبة للمحاصيل المزروعة كالحبوب والخضار . كما كانت تفرض هذه الضريبة ايضًا على المواشي والمشاغل التحويلية مثل الطاحون ومكبس الزيت[١] .

هذا بالنسبة الى ريع الضريبة ، اما الأراضي التي كان يستثمرها الاقطاعي مباشرة ، الاقطاعات غير المشروطة فكان يقوم باستثمارها عن طريق مشاركة الفلاح . يقدم

---

١) « ضريبة كل شجرة توت كانت تعادل ثلاث مجيديات بينما كانت ضريبة المئة دالية قرشًا واحدًا »
Volney, *Voyage en Égypte et en Syrie,* vol. 2, pp. 192-193.

الاقطاعي الأرض ويقدم الفلاح قوة عمله وأدوات العمل واحيانًا السماد الذي يحصل عليه من مواشيه وكان المحصول يقتسم حصتين : واحدة لصاحب الأرض (من الثلث الى النصف) وواحدة للفلاح . وقد وجدت في جبل لبنان عدة اشكال من الشراكة اهمها المقاسمة والمحاصصة والمساقية والموارفة .

اما المقاسمة فهي نوع من الايجار يعمل فيها الفلاح في ارض المقاطعين لقاء نسبة معينة من الغلة والمحاصصة هي ان يتسلم الفلاح استثمارًا غير مزروع ويعمد الى غرسه بالاشجار : توت ، تين ، كرمة على ان يملك ثلثه عندما يثمر . وكانت مدة نضج الغرس تتراوح بين خمس سنوات بالنسبة للتين والكرمة ، وعشر سنوات بالنسبة للزيتون . وبديهي القول ان هذه الطريقة الاخيرة في الشراكة كانت عاملاً فاعلاً في تجزئة الاراضي وبعثرة الملكيات في جبل لبنان مما يجعل انيس فريحة يقول : « كان الأمر يصل الى حد ان ما يقتسم بين الورثة لم يعد قطع الأرض بل أغصان التوت الضخمة التي تتغذى دود القز على اوراقها ، ومحصول الزيتون[1] ، وتلاحظ سميليانسكايا ان الشراكة على أنواعها كانت تجعل الفلاح مرتبطًا بالاقطاعي ارتباطًا وثيقًا بحكم صغر الأرض والديون التي تراكمت عليه في فترة انتظار اثمار البستان[2] .

كيف كانت تدفع الضرائب عن هذه الاراضي المستثمرة شراكة ؟ « كان صاحب الملكية المشروطة للأرض يجني جزءًا من الريع – الضريبة . بينما كان مالك الأرض المطلق يدفع للدولة عادة الريع – الضريبة (اذا كان لا يتمتع بالحصانة الضرائبية) ولكنه كان يجني ريعًا اقطاعيًا من الشركاء الذين يعملون في ارضه . وكان ما يجري فعلاً ان الفلاحين الذين كانوا يعملون في هذه الارض كانوا يدفعون الريع لمالك الأرض المباشر والريع – الضريبة للدولة اي لمالك الارض الأعلى[3] .

وقد تطورت مع الزمن اشكال تحكم المقاطعجية باراضي المقاطعات باتجاه ازدياد مساحة الاراضي التي يسيطرون عليها سيطرة مباشرة والتي تسميها سميلياتسكايا بالملكية المطلقة بينما يصح اكثر ان نسميها الأراضي غير المشروطة لأن الملكية الاسمية هي دائمًا

---

١) انيس فريحة : المرجع المذكور ص ١٢١
٢) أ. «سميليانسكايا : المرجع المذكور ص ٤٣
٣) أ. سميليانسكايا . المرجع المذكور ص ٣٧–٣٨

للسلطان . « منذ نهاية القرن الثامن عشر – تقول المؤرخة – أصبح من الممكن ملاحظة النمو السريع للملكية المطلقة للاراضي . فان كان ك. ف. فولني قد لاحظ في الثمانيات من القرن الثامن عشر ان الاقطاعيين الدروز لا يملكون عشر الأرض فان الشيخ الدرزي سعيد جنبلاط اصبح في الأربعينات من القرن التاسع عشر يملك بمفرده ثمن مجموع أراضي لبنان الجنوبي . اي اكثر مما كان يملكه كافة الاقطاعيين الدروز قبل خمسين سنة[1] وكان الاقطاعيون يعملون عند توزيع الضرائب على الاقلال من الحصة التي تدفعها اراضيهم ، هذا عندما لا تكون معفاة أصلاً من دفع الضرائب بحيث يدفع معظم الضرائب المترتبة على الجبل الفلاحون من انتاج الأرض التي يزرعونها بحرية او من القسم العائد اليهم من استثمار الارض المشترك بينهم وبين المقاطعين . وكانت الضريبة في الأصل – الميري – مالاً مقطوعًا يدفعه أهالي الجبل سنويًا على اساس الكمية التي أقرت لاول مرة لكنه راح يتضاعف مع الزمن فتدفع اكثر من منطقة مرتين وثلاثة مرات المال الاميري في نفس السنة كما كان يقتطع أحيانًا سلفًا لعدة سنوات حتى بلغت الضريبة أضعافًا مضاعفة قيمة الميري المقرة أساسًا . ويقول بوركهارت ان نسبة الضرائب على خامات الحرير في لبنان كانت تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪ من اصل المحصول ، اما نسبة الضرائب المفروضة على الحبوب فتزيد عن الخمسين بالمئة . ومما لا شك فيه ان التقلبات الاقتصادية والمحن السياسية في جبل لبنان وما نتج عنها من عدم استقرار الامارة ونهم السلطة المركزية للضرائب في ظروف تعثر الامبراطورية ومرورها بأزمات اقتصادية حادة على اثر الغزو الاستعماري الغربي لاقتصادها ، كل هذه العوامل حملت الامير يوسف الشهابي ومن بعده الامير بشير الثاني على فرض اقتطاع نسبة عالية جدًا من الفائض الاجتماعي عن طريق الضريبة . هذا ما اثقل كاهل الفلاحين واضطر عددًا كبيرًا منهم الى ترك قراهم . وبينما كان مشايخ الدروز تجاه هذا الواقع ينزحون الى وادي التيم مخلين وراءهم اراضيهم للامير كان الفلاحون الموارنة يتركون اراضيهم للأديرة المعفاة من الضرائب التي تحولها الى وقفيات ويهيمون باتجاه مناطق الجنوب يعملون فيها عمالاً زراعيين او شركاء او ينزحون الى المناطق السهلية (البقاع) .

---

١) أ. سميلياتسكايا – المرجع المذكور صفحة ٤٠

هذا بالنسبة الى الشكل الأول من الضريبة ، الميري او الضريبة على الأموال ، ونحن نرى ان المنتجين الأساسيين ، طبقة الفلاحين هم الذين يدفعون هذه الضريبة بأكملها في آخر المطاف ، بشكل مباشر او غير مباشر . اما الشكل الثاني من الضريبة ، الضريبة على الاعناق ، فلم يعرف جبل لبنان هذه الضريبة حسب ك. م. بازيلي حتى مطلع القرن التاسع عشر عندما فرضها لأول مرة الأمير يوسف الشهابي . واذا كانت الجزية في الأصل بديلاً ماديًا عن الالتحاق في جيش السلطان فقد يكون السبب في استثناء سكان الجبل التاريخي من دفع هذه الضريبة تنظيمهم العسكري الخاص لأن الامير كان يجرد حين تدعو الحاجة جيشًا من السكان المحليين لنصرة حكام الولايات . هذا الجيش كان يؤمن الوظيفة العسكرية المطلوبة من رعايا السلطان فينتفي سبب دفع الجزية .

غير ان القرن التاسع عشر شهد اكثر من مرة تدابير لفرض الجزية على السكان كانت تواجه بامتعاض ومعارضة شديدتين حتى كان حكم ابراهيم باشا لبلاد الشام فطلب من اهل الجبل الالتحاق بجيشه فضلاً عن مطالبته بدفع الضريبة على الأعناق كما كان يجري في مصر . فواجهت مطالبه موجة من الحركات العنيفة خاصة لدى طائفة الموارنة الذين احتجوا على الدخول في الخدمة العسكرية لكونهم من اهل الذمة .

ب) الأطر العائلية السائدة في جبل لبنان :

ان محاولة فهم الأشكال التي يتخذها تمفصل علاقات سحب الريع الاجتماعي على الأطر العائلية تطلبت منا اولاً ان نلمح ولو بإيجاز ان المضامين الاقتصادية الملموسة التي كان يترجم بها اقتطاع هذا الريع كما تتطلب منا تحديد السمات الأساسية للمنطق الذي يحكم النظام العائلي في الجبل . واذا كانت مشكلتنا تنحصر في تركيب هذين المستويين فعلينا أن نتناول النظام العائلي بعد ان ألمحنا الى الاشكال الملموسة التي كان يترجم بها اقتطاع الريع .

عندما ندرس النظام العائلي في جبل لبنان ، علينا ان نلاحظ اولاً ان هذا النظام لا يتمتع في أسسه ومبادئه بخصوصية تحصره في جبل لبنان . فالجبل ينتمي بالأصل ، من حيث تنظيم الأسرة ، الى هذه المنطقة الحضارية العربية التي تجمع الدراسات الاتنولوجية على اعتبار نظام القربى فيها نظامًا واحدًا . هذا النظام يختلف طبعًا بخصوصيات تفصيلية

بين منطقة واخرى ، خاصة في مرحلة الانتقال التي نعيشها في عصرنا الحاضر حيث يتفكك النظام العائلي التقليدي باشكال متفاوتة تبعًا للانخراط في أنماط من العلاقات الاقتصادية الجديدة ، خاصة في المدن الكبرى . الا انه من الجائز والممكن تحديد المعطيات البنيوية لعلاقات الحسب والنسب التقليدية والتي تشكل نظامًا متناسقًا يشمل العالم العربي .

ان المؤسسة المركزية في اي نظام عائلي هي مؤسسة الزواج . ففي اطار مؤسسة الزواج تتم عملية اعادة انتاج النسل ؛ تميّز هذه المؤسسة ، بما تعكسه من روابط اجتماعية متشعبة ، هي العلاقات الجنيولوجية consanguin ، بين علاقات تتخذ مضمونًا اجتماعيًا يعيشه الفرد وتعيشه المجموعة كعلاقة ذات أثر في حياتهما وبين علاقات « منسية » تُسقط من حساب العلاقات الاجتماعية او ثانوية لها دورها ولكنه دور تابع . والقانون الأساسي الذي يحكم مؤسسة الزواج في مجتمعنا التقليدي هو الزواج التفضيلي من « بنت العم » . يقول المثل الشائع « بنت العم تنزل الفارس عن جواده » .

وجدير بالملاحظة ان هذا القانون – الزواج التفضيلي من ابنة العم تحرمه الطوائف المسيحية على عكس الطوائف المحمدية التي تحله شرعًا . الا ان موارنة جبل لبنان كانوا يسعون وما زالوا حتى الآن لتخطي هذا المانع الطقسي فيتقدمون من السلطات الروحية بطلب تحليل خاص في كل مرة ترغب عائلة في عقد زواج بين افرادها من الدرجة الرابعة معتمدين اعذارًا غالبًا ما تكون شكلية . هذه الممارسة التقليدية تثبت لنا اولاً ان الزواج في هذه الطائفة كان يخضع لنفس القواعد الأساسية التي يخضع لها في الطوائف الأخرى وتثبت ثانيًا ان ضرورات المحافظة على النظام العائلي العام واعادة انتاجه كانت تفرض مقاومة القوانين الدينية الخاصة بهذه الطائفة وتخطيها كلما تعارضت مع هذه الضرورات .

ولعل مؤسسة المهر في التحليل النهائي هي مؤسسة مساندة لمؤسسة الزواج وفقًا لقانون الزواج التفضيلي من بنت العم . وخلاصة هذه المؤسسة هي في التزام الرجل لدى الزواج بموجب مالي يدفعه للزوجة على قسطين ، مقدمًا عندما يحصل عقد الزواج ، ومؤخرًا اذا ما حصل من طلاق بين الزوجين .

لقد اصطدم الكثير من دارسي الأتنولوجيا بصعوبة تفسير هذه المؤسسة ، وغالبًا ما استنتجوا بسهولة ان تفسيرها يعود الى شكل من اشكال شراء المرأة من قبل الرجل . ان هذا

التفسير يرضي المنحى العنصري للدراسات الأتنولوجية التي تستنتج ان الشعوب العربية تشتري نساءها كسلع وبذلك تشيئها ممارسة عليها نوعًا من العبودية . الا انه لا يرضي من يحاول ان يفهم المسألة بموضوعية اذ ان تحليلاً كهذا بتحجيمه مؤسسة الزواج كعملية اقتصادية يحول دون فهم مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية التي تؤطرها هذه المؤسسة . اما فهم الزواج كعلاقة تبادل نساء بين مجموعات والاستنتاج ان مؤسسة المهر تسمح بتقاطع مستويين : مستوى التبادل بين النساء ومستوى التبادل بين الاشياء – هذه النظرة البنيوية structuraliste تبقى تحليلاً مجردًا لا تاريخيًا يتم ببناء ايديدولوجي من قبل الباحث متصل بثقافته ومعادلاته النظرية فلا تعطينا فهمًا ملموسًا لعلاقات القربى المعاشة بشكل تاريخي .

لا بد ان مؤسسة المهر تلعب دور ضمان مادي للمرأة في مجتمع سلاحه الاقتصادي في يد الرجال وذلك باعطائها قاعدة مادية تسمح لها بحيّز من الحرية في الطلاق وبالتالي في التعامل مع شريكها في فترة الزواج . الا اننا لو حاولنا فهم هذه المؤسسة بالمقابلة مع قانون الزواج التفضيلي مع ابنة العم لاكتشفنا معاني جديدة لها . نلاحظ مثلاً ان الزواج مع ابنة العم او قريبة اخرى من ضمن العائلة يتطلب مهرًا بسيطًا بينما الزواج مع فرد من عائلة اخرى او قرية ثانية يتطلب مهرًا مرتفعًا . لا يوجد الا تفسير واحد لهذه الظاهرة ، فاحتمال المبادلة بين اولاد الاعمام في اختيار شقيقات بعضهم البعض يجعل انتقال الأموال من بيت الى بيت دون جدوى ما دامت هذه الاموال ستذهب وتجيء في الطريق المعاكس . اذا زوجت أختي لابن عمي لا أطلب منه مهرًا عاليًا لأني أنا او احد اشقائي نأمل في أن نتزوج اخته . وبذلك تبقى القيم ضمن العائلة ويحصل توازن . اما الزواج مع ابن عائلة اخرى أو قرية غريبة فهو يضعف بشكل كبير النسبة الاحصائية في حظ المبادلة . فالترتيب الاحصائي لنسب الزواج يكون كثيفًا في اطار الجب الواحد من العائلة ثم يضعف تدريجيًا عندما ننتقل من الجب الى العائلة الموسعة ومن العائلة الموسعة الى العائلات المتعايشة في القرية ومن عائلات القرية الى اهالي القرى المجاورة والبعيدة .

ان الأهل هم القيمون على توجيه زواج أولادهم بحيث يحافظون عن طريق اختيارهم على النظام العائلي المتبع ويؤمنون اعادة انتاجه ، وسوف نتطرق الى سلطة الأهل لاحقًا . نكتفي هنا بالقول ان الاهل هم الذين يقررون مقدار المهر الذي يدفعه العريس الطالب .

وسوف يطلبون طبعًا مالاً وفيرًا من الشخص ذي الارتباط البعيد معهم ويتساهلون مع المقربين من افراد العائلة خاصة ان ابن العم وفقًا للتقاليد له حق تفضيلي على ابنة عمه .

هكذا نرى ان الآلية الداخلية لنظام القربى والموقف الارادي السلطوي ينسجمان لجعل مؤسسة المهر تلعب دورًا أشبه ما يكون بجزاء مادي للزواج من الأبعدين وحافز للزواج بين الأقربين .

ومن بين عناصر نظام القربى المتصلة اتصالاً وثيقًا بمؤسسة الزواج والتي تعطيها بعدها الاجتماعي الواسع نذكر مبدأ اعتماد شجرة العائلة على علاقات النسب الأبوي Lignage patrilinéaire . وقانون الزواج التفصيلي من بنت العم اذ يؤدي الى اختيار عدد من الزوجات ضمن علاقات هذا النسب يسمح بتقوية هذه العلاقات واعطاء قيمة عالية لتعاضد العائلة المبنية على رابطة الدم . بينما تضعف القيمة الاجتماعية لعلاقات الرحم . والمثل الشائع يقول : «ابنك لك ولكن ابنتك هي للغريب» . والأقرباء في النسب هم الأعصاب بينما الأقرباء في الرحم تسمى قرابتهم بقرابة «الحليب» . واذا ما حصل صراع فان الأعصاب «يتعصبون» بينما «الحليب» لا يبدي أية مقاومة .

ان السياق المنطقي لمبدأ البنوة الابوي filiation patrilinéaire يطابق بدون شك سياق القواعد التي تحكم مواد الإرث . فعلى عكس ما تقتضيه الشريعة الاسلامية التي كانت تطبق مبدئيًا على المحمديين والنصارى في جبل لبنان (حق الذكر كحق الأنثتين) ، لم تكن ترث النساء في كافة الطوائف . وكانت محرومة من الإرث بشكل خاص في مواد الأموال غير المنقولة ، اي الاراضي ، هذه الأموال التي تشكل القاعدة المادية للعائلة وذلك كلما وُجدت المرأة مع أشقاء لها ذكور . فانتقال الإرث العيني مع المرأة الى خارج عائلتها كان يعني شرذمة الأراضي وتشتيتها وبالتالي اضعاف العائلة التي تنحدر منها . حتى الآن وعلى الرغم من صدور قانون الإرث الجديد لابناء الطوائف غير المحمدية الذي يساوي المرأة بالرجل في قضايا الإرث ، يمكن معاينة الكثير من عائلات الجبل حيث الشقيقة تتنازل تلقائيًا عن حصتها لشقيقها وتكتب له صكوكًا في هذا المعنى . وهذا مثال ظاهر على مقاومة القانون الوضعي عندما يتنطح للتقاليد والعادات المزمنة .

واولوية الرجل بالنسبة للمرأة في مادة الارث ليس الا وجهًا من أوجه الأولوية العامة للرجل في هذا النوع من النظام العائلي . يفسر هذه الأولوية أسباب اقتصادية لن ندخل

في تفاصيلها . نذكر بايجاز هنا ان تقسيم العمل الاجتماعي في الانتاج الزراعي يتطلب اعمالاً شاقة لا تستطيع المرأة ان تقوم بها ، خاصة في الأراضي الجبلية حيث قلب الأرض وتحويلها الى جلول يتطلب اعمالاً شاقة طويلة . فعمل المرأة ينحصر في تحويل المواد الغذائية والاهتمام بالشؤون المنزلية . هذا التقسيم غير المتكافئ للعمل الذي يعطي الرجل دورًا أساسيًا في الانتاج ينعكس في اولوية اجتماعية صارخة . هذه الأولوية يمارسها الأب . فالأب في العائلة مطلق الحقوق في القرارات الأساسية بينما الأولاد والزوجة لهم فقط الدور الاستشاري . والأب هو القيم بالدرجة الأولى على توجيه اولاده باتجاه الزواج من بنت العم او الأقربين من ابناء عائلته . فهو بالتالي القيم على المحافظة على اعادة انتاج المجموعة العائلية وفقًا لسماتها الاجتماعية الراهنة . ولكن على عكس ما يتبادر الى الذهن لأول وهلة لا يكون توجيه الأب الى الزواج الداخلي mariage endogamique توجيهًا قسريًا ومطلقًا . فغالبًا ما يمارس الضغط بدرجة كبيرة على الابن الأكبر – المسؤول الأول عن المحافظة على الذرية – بينما يمارس ضغطًا أخف على الابن الأصغر الذي يثور عادة على الزواج من المقربين ويتجه اتجاهًا خارجيًا exogamique . ذلك ان قانون الزواج التفضيلي من بنت العم لا يستتبع ان تكون كافة الزيجات بين أولاد الأعمام ولا حتى ضمن العائلة الواحدة ولا تعتبر الزيجات خارج العائلة زيجات مخالفة لهذا القانون . فهو قانون تفضيلي وليس مطلقًا أي انه يفرض قدرًا معينًا من الزيجات ضمن العائلة وقدرًا آخر خارجها . فالمطلوب منه هو شد أواصر العائلة واعطاؤها قوة الاستمرارية وثبوتية المرتكزات . والزواج بشكل حصري ضمن اطر العائلة يؤدي الى نتائج وخيمة فهو يجعلها وحدة مغلقة على نفسها منعزلة تمامًا عن العائلات الاخرى وهذا امر غير مطلوب ولا مستحب . فالعائلة تعيش في القرية ضمن علاقات من التبادل والتعاون مع العائلات الأخرى . انها مضطرة ان تلتقي مع العائلات الأخرى على أكثر من نشاط وان تتبادل معها اكثر من قيمة او وظيفة كما بيّنا سابقًا في دراستنا لتقسيم العمل وميادينه . فيكون للزواج الخارجي exogamique اي بين العائلات اهمية في التقريب بين عائلات القرية وربط اواصرها في مجموعة حياتية واحدة . انما روابط الرحم التي تنسج لا تكون بالطبع بمتانة روابط الدم . من هنا يمكن فهم معارضة الابن الأصغر للزواج ضمن العائلة على انها لا تخرج عن انتظام القرية العام بل تتجاوب مع مطلب ترابط العائلات وهو مطلب ضروري في هذا النظام . ولعل اهمية المصاهرة تزداد

وتأخذ ابعادًا اجتماعية جديدة عندما تتم بين عائلات حاكمة فتوطد ترابطها وتجعل منها جبهة واحدة في صراعها على تملك الفائض الاجتماعي كما سوف نرى فيما بعد .

يمكن اذن اختصار قانون الزواج التفضيلي من ابنة العم على انه يؤدي الى عمليتي اختيار Double sélection. العملية الأولى بين الزواج من ابنة العم اللزم والزواج من نساء آخريات ضمن العائلة الواحدة والعملية الثانية تكون في الاختيار بين الزيجات ضمن نفس العائلة والعائلات الأخرى ضمن القرية الواحدة او في بعض الاحيان في القرى المجاورة .

هذا الضرب من الزواج يتطابق في قواعده التدريجية مع ضرب آخر من العلاقات السياسية العائلية يسميه ابن خلدون بالعصبية . والعصبية تربط بشكل تدرجي الاشقاء اولاً (من نفس اللحم والدم) ومن ثم اولاد الاعمام ومن ثم اولاد الجب بشكل تسلسلي ومن ثم كافة الأجباب في العائلة الموسعة (العشيرة) التي تحمل كنية واحدة . هذه الكنية مفادها ان العائلة بمجملها تنتسب – (أنتسب من نسب) – الى جدّ واحد قد يكون حقيقيًا او وهميًا . واذا كانت العائلة تظهر كوحدة متراصة عندما تتعرض لنزاع مع الخارج فهذا لا يعني انها بالفعل وحدة متجانسة لا تناقض فيها . فهي تتألف بالأصل من شبكة من الوحدات التي تتحالف وتتصارع . ويمكن ان يحمل الصراع طرفي جب واحد او جبين على مواجهة بعضهما بعضًا كما يمكن ان يحل الصراع بين أولاد العم الأقربين . الا ان اوالية العصبية تقتضي ان يكون الصراع دائمًا بين طرفين متعادلين . ويبدأ هذا الصراع في مستوى أولاد العم فيما بينهم ويرتفع الى مستوى فريقين في العائلة الواحدة ثم الى مستوى عائلتين فيما بينها او مجموعة من العائلات مقابل مجموعة اخرى ضمن نفس القرية حتى يأخذ في النهاية بعدًا شاملاً في تجمعين مناوئين ، « الحزبية » او « الغرضية » . فهناك الغرض القيسي والغرض اليمني نسبة الى الأصول التي تنحدر منها العائلات الدرزية بين قبائل الجزيرة العربية (العدنانيين والقحطانيين) . وكان يشمل هذا التحزب فيما يشمل العائلات المارونية التي كانت تتبع في علاقاتها الإنشقاق والتمحور بين العائلات الدرزية . وبعد انتصار الأمراء القيسيين المعنيين والشهابيين على العائلات اليمنية ، انقسم القيسيون أنفسهم بين يزبكيين وجنبلاطيين وما زالت بقايا هذا الانقسام حاضرة في اثرها حتى يومنا هذا في منطقة الشوف بين الجنبلاطيين والأرسلانيين .

وقد ظلت الصراعات تتبلور ضمن هذا الإطار الثنائي بين العائلات حتى أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأ الصراع المجتمعي يأخذ اكثر فاكثر شكلاً طائفيًا .

غير ان الصراع بين العائلات في ظل هذا النظام ذي الطابع الثنائي يحمل في منطقه الجدلي عنصر التوازن . فلو تمثلنا القرية كوحدة من وحدات التركيب الاجتماعي الشامل ، نجد ان العائلات المجتمعة فيها ترتبط بـ « وحدة مصير » تجعل أية عائلة ذات مصلحة بالمحافظة على قوة العائلة الأخرى ومنعتها واستقلالها على رغم التنازع معها وذلك محافظة على منعتها واستقلالها وقوتها . فهذه العائلات ، تلتقي على نفس النموذج التنظيمي وتطابق تنظيمها الهرمي يسمح لها بان يحترم بعضها قوانين البعض الآخر وتتعامل في المبادلات وتتحد في التعاون على نشاطات مشتركة . وهذا الاعتراف المتبادل هو وحده الذي يسمح لمجموعة القرية كتجمع عائلات في ان تحافظ على ديمومتها وتنتج وتعيد انتاجها المادي والبيولوجي ضمن نفس الأشكال والعلاقات التي تعاش كعلاقات طبيعية ودائمة naturelles et éternelles يكوّن بالتالي الانشقاق الثنائي في القرية شكلاً من التوازن في التعامل مع الصراع الاجتماعي كما يبقى هذا الصراع ملجومًا كونه يُودي في حال انفجاره بالطرفين المتنازعين والمتعادلين في القوة .

هنا نصل الى نقطة مهمة في بحثنا وهي ان النظام العائلي في جبل لبنان من وجهة نظر تركيبه البنيوي هو نظام يحمل في منطقه ، ككل نظام عائلي متماسك ، منطق التوازن . صحيح ان الصراع الذي سوف نشهده بين العائلات المتنازعة على الاستئثار بالفائض الاجتماعي كان يستعمل التركيب العائلي الموجود الا ان منطقه يظل خارجًا عن هذا التركيب العائلي . اذ انه يقع داخل علاقات النزاع بين القوى المنتجة والقوى التي تحاول السيطرة على أكبر قـدر من هذا الانتاج . يستتبع هذا البدء بمعاينة التراتب الطبقي في تمفصله على النظام العائلي . ولكن قبل الانطلاق في هذا السباق لا بد من التطرق الى سمة اخيرة من سمات النظام العائلي وهي السمة السلطوية التي يمكن النظر اليها كجسر يربط بين التركيب الأفقي للنظام العائلي وبين المراتبية الطبقية التي تمارس من ضمن أطر هذا النظام .

لقد لاحظنا اعلاه كيف ان سلطة الأب في العائلة تلعب دورها في اختيار الأولاد لأزواجهم ورأينا ان هذه السلطة تعكس حاجة اجتماعية في النظام العائلي لأنها تهدف الى

تطبيق قانون الزواج التفضيلي مع ابنة العم مع كل ما يستتبع هذا القانون من انعكاسات على النظام العائلي. يقول انطوان كازانوفا لدى دراسته لمؤسسة الزواج في المجتمع الكورسكي «لا يكون الفرد منتميًا الى الجماعة الا بانخراطه في الإطار الضيق حيث تمارس عائلة ما سلطتها. وهذه هي الحال فيما يخص رابطة الزواج حيث يكون اشراف العائلات الموسعة اوليًا وحاسمًا... هذا الاشراف الذي يتم بموافقة الأهل الذين يعبرون عنه علنًا (وتلك هي الطريقة في طلب رضى القرية والحصول عليه)[١].

الا ان السلطة التي يمارسها الأب على زوجته وأولاده والتي تجسد مبدأ أولوية الرجل في المجتمع تنخرط في نظام سلطوي أعم له دور المحافظة ليس فقط على اعادة انتاج العائلة الموسعة وفقًا لقانون الحسب انما ايضًا على تعاضد العائلة وقوتها في الحياة الاجتماعية. هذا النظام السلطوي تتكون قاعدته من رابطة الحسب le lignage consaguin ويعبّر عنه بشكل بطريركي للسلطة. وهذا الشكل البطريركي يترجم في الواقع تحت ضغط الحياة الاجتماعية في أولوية أحد أعضاء العائلة الذي يسمى بـ «الزعيم» او «الشيخ» على باقي أعضائها. وزعيم العائلة يمارس دوره في الإشراف والدفاع عن التعاضد ضمن عائلته كما يتسلم زمام قيادتها في نزاعاتها مع العائلات الأخرى فهو يمثل السلطة القانونية ضمن العائلة لاعبًا دور الحكم والقاضي في داخلها كما يلعب دور ممثل العائلة في علاقتها مع العائلات الأخرى.

هذا الشكل البطريركي السلطوي يمارس في العائلات التقليدية على كل مستويات السلم الاجتماعي. في القرية حيث زعماء العائلات يشكلون مجموعة حاكمة تحل وتعقد في الأمور العامة وفي عائلات الأعيان التي كانت شديدة التماسك اذ ان تماسكها كان يُطرح كضرورة للمحافظة على امتيازاتها وهيمنتها. هذا التماسك كان يفترض بالتالي سلطة بطريركية قوية لزعيم العائلة خاصة ان عائلات الأعيان كانت عائلات محاربة بالدرجة الأولى. عندما تدعو الحاجة تجنّد الفلاحين الذين تهيمن عليهم اقتصاديًا وتقودهم في القتال. ويفرض هذا الدور القيادي المحارب بين اعضاء العائلة القائدة انفسهم انتظامًا قويًا تحت امرة زعيمهم.

(١ Antoine Casanova, «Mariage et communauté rurale»: exemple Crose, 2e partie, p. 7, *Cahiers du CERM*, no 46.

بالطبع ان التماسك ضمن العائلات الحاكمة لا ينفي التناقض والاقتتال داخل صفوفها والصراع بين اجنحة متنازعة لفرض سلطتها . غير أن الصراع الداخلي الذي يخضع لقانون النزاع الثنائي – (انا وأخي على ابن عمي وانا وابن عمي على الغريب) – اذا كان موجودًا فوجوده يبقى من ضمن النظام البطريركي الزعامي لا خارجًا عنه .

واذا ما استعرضنا التفاوت في السلم الاجتماعي الذي تحدث عنه دومينيك شوڤاليه في دراسته للأطر الاجتماعية للإقتصاد الزراعي في جبل لبنان[١] ، يمكننا أن نستنتج تمايزًا في التعاضد الاجتماعي بين الفئات التي يعددها :

يقول شوڤاليه أن عددًا من العائلات يجتمع في القرية ويشكل مجتمعها الأساسي . هذه العائلات تنتظم وحدات متعاضدة مستقلة تتعايش فيما بينها ضمن اطار المجموعة القروية la communauté villageoise وتتقاسم أحياء القرية فيما يسمى « بالحارات » تسكن كل منها «حارة» غالبًا ما تسمى باسمها . (حارة بيت فلان أو بيت فلان) .

في السلم الاجتماعي تأتي عائلات أدنى من هذه ، تتكون من فئات اجتماعية غالبًا ما تكون جديدة في القرية ، وضيعة الشأن اجمالاً بسبب ضعفها الاقتصادي ، فهي لا تملك شيئًا أو تكاد من أراضي القرية . وفي مرتبة أعلى من العائلات المستقرة ، التي تشكل أساس مجتمع القرية ، هناك عائلات الأعيان ، هذه العائلات التي تهيمن اقتصاديًا على عدة قرى وتسمى مقاطعجية عندما تكون سلطتها تطال مقاطعة كاملة تسأل فيها عن جمع الضرائب .

يضاف الى هذه الفئات الثلاث فئة رابعة في أعلى السلم الاجتماعي وهي عائلات الأمراء التي يُختار الأمير الحاكم من احداها .

كما يذكر لنا الكاتب ان هذه الفئات الاجتماعية الثلاث كانت تعرف حيزًا مهمًا من التمايز بالنسبة الى علاقات النسب . فكان افراد كل فئة يتزوج بعضهم من بعض محافظة بذلك على مركزهم الطبقي . والجدير ذكره في هذا الصدد ان العائلة الشهابية لم تكن لتقبل أن تتزاوج مع أية عائلة أخرى خلال فترة مديدة من الزمن وكانت نساء الأمراء الشهابيين تختار من بين الشعوب الشركسية المشهورة بجمال نسائها .

(١ Voir Dominique Chevalier, « Les cadres sociaux de l'économie agraire dans le Proche-Orient en début du 19e s.», *Le cas du Mont-Liban.*

ان ارتفاع التعاضد العائلي كان يأخذ خطاً بيانيًا مضطردًا مع الانتقال من الفئات الاجتماعية الدنيا باتجاه أعلى السلم الاجتماعي.

فالفئات الدنيا المتواجدة في القرى كانت أقل تماسكًا من العائلات المستقرة. تنظيمها ضعيف وأصولها غير مؤكدة وغالبًا ما تعمل في أراضي الأديرة بعلاقات شراكة لا تقبل بها العائلات المستقرة منذ القدم في القرية ؛ كما كانت تنتقل دون صعوبة من قرية الى أخرى بحثًا عن أوضاع أفضل. وكانت العائلات الاقطاعية أشد تماسكًا من العائلات القروية كما سبق وذكرنا ثم يأتي في رأس السلم العائلة الحاكمة المنغلقة على نفسها تاريخيًا في بعض الفترات والتي كانت ترتبط عن طريق المصاهرة بعائلات أخرى لتوطيد حكمها في فترات تاريخية مختلفة ، دون التخلي عن تمايزها وامتيازاتها الخصوصية.

٥ - الأولية العائلية لاستغلال الفائض الاجتماعي

كانت العائلات الحاكمة تسمى أكابر البلاد أو الأعيان. والأعيان تشتق لغويًا من عين وتعني السلطة. فالنظر والأشراف يأتي من العين والكتب المقدسة تعبر عن السلطة المطلقة لدى الخالق عندما تقول أن عين الله على الأرض.

هذه العائلات كانت ترتبط مع السلطة المركزية، السلطان، بعلاقة ذات مصلحة متبادلة. فهي من جهة تستفيد من هذه العلاقة التي تؤمن لها حق جباية الضرائب وبالتالي تعطيها قدرًا من السلطة المركزية، التي تمثلها في الجباية، وهو عامل يثبّت موقعها الاجتماعي. وتستفيد السلطة المركزية من التعامل مع القوى الاجتماعية المستقرة التي تؤمن لها عملية تحصيل الضرائب دون كبير عناء ودون الاضطرار الى فرض جهاز اداري مركزي ليقوم بهذه المهمة لا بد أن يُقابل بالمقاومة العنيفة من القوى الاجتماعية المحلية، مما يكلف نفقات ويؤدي الى انهاك القوة.

هذه السياسة التي كانت تتبعها الأمبراطورية العثمانية في جبل لبنان كانت تنطلق من فلسفة عامة للسلطة يلخصها السر هاملتون جب وهارولد بون كما يلي: «كان الغرض الكامن وراء تنظيم السلطانيين سليم وسليمان لولاياتهما العربية هو أن تبقى على الحال التي كانت عليها حين تمّ الاستيلاء عليها، مع بقائها تحت سيادة السلطنة العثمانية. ولقد بقيت الأماني المتواضعة التي كانت ترضي الفاتح والقانوني بمثابة أسمى المثل العليا لدى خلفائهما الضعاف وكان عامل المحافظة هو حجر الزاوية في الإدارة العثمانية، بحيث وجهت كل نظم الحكومة الى الإبقاء على الحالة القائمة[1].

هكذا كانت الضرائب التي تفرض على سكان الجبل توزع على المناطق بأقدار

---

١) هاملتون جيب – هارولد بون: «المجتمع الإسلامي والغرب» – ص ٥ – الجزء الثاني، دار المعارف بمصر.

مختلفة وتكلف عائلات الأعيان بمهمة تحصيلها . وكانت كل عائلة تتوزع بدورها فيما بينها مهام التحصيل فارضة على كل قرية قدرًا من الموجبات الضرائبية .

يمكن أن نلاحظ في هذا السياق أولاً ان وظيفة المقاطعجي ، أي المسؤول عن جمع الضرائب بمستوى مقاطعة ، لم تكن توكل الى شخص بل الى عائلة تكون متضامنة في الالتزام بتحصيلها . غير ان العائلات كانت ذات تنظيم بطريركي يبرز فيها وجيهها البيك أو المقدم كالمسؤول تجاه السلطة المركزية عن جباية عائلته .

نلاحظ ثانيًا ان الضريبة على كل قرية كانت تحدد بمقدار معين عليها أن تدفعه أو تتعرض للمسؤولية الجماعية. هذه المسؤولية التضامنية تفترض أن تحصيل الضرائب على مستوى القرية سوف يكون أحد الوظائف الأساسية لزعماء العائلات فيها. وهذا الدور الذي يؤدونه في الاتصال بالعائلات الحاكمة وتأمين الضرائب لها كان يعطيهم امتيازًا اضافيًا يترجم اقتصاديًا بتحميل أعضاء العائلة الآخرين القسط المترتب عليهم من دفع الضريبة. هذا فضلاً عن تكليف أقربائهم بأعمال السخرة خلال المواسم في أراضيهم واشتراكهم مع أسيادهم في الانقضاض على كل ارث لا يكون له من يرثه مباشرة من الفلاحين أو يكون ورثته مستضعفين.

ومسؤولية مشايخ القرى أو الزعماء المحليين لم تكن تنحصر في الإشراف على تحصيل مال الميري أو الضريبة الرسمية . هذه الضريبة غالبًا ما كانت تدفع عند بيع الغلال ويتكفل بدفعها الشاري مباشرة كشرط من شروط البيع . انما كانت مسؤوليتهم تشمل أيضًا الضرائب والفروض الأخرى التي يطلبها الإقطاعي لمصلحته الخاصة . ويعطينا فكرة عن الموجبات التي كانت تترتب على الأهالي للإقطاعي الإتفاق المعقود بين « صاحب حمانا المقدم شرف الدين مزهر وبين أهالي حمانا الذي أقرّه الأمير بشير الشهابي الثاني وأذن بالعمل بموجبه وختمه بخاتمه »[1]

قبل المباشرة بتحليل هذا الإتفاق لا بد من الإشارة الى أنه ينحصر في « المواد التي كان وقع عليها الخلفة ما بين المقدم شرف الدين وأهالي ضيعة حمانا » مما يعني ان ثمة موجبات لم تذكر فيه لكونها متفقًا عليها .

---

١) أنظر هذا المستند في الحركات في لبنان في عهد المتصرفية – أبي شقرا – ص ١٧٥

يبدأ الاتفاق بالنص على إلزام الفلاحين بطحن غلالهم في طواحين المقدم على أن يدفعوا بدلاً مماثلاً لما يدفعه الذين يردون هذه المطاحن من خارج القرية (مثلما يتاخذ من البراني يتأخذ من أهل الضيعة). هذا يعني أن المقدم كان يطلب منهم أكلافًا مضاعفة . ثم يستعرض الاتفاق ضريبة الأعناق – الجوالي – فيحدد هذه الضريبة بثلاثة غروش ونصف على المتأهل وثلاثة غروش على العازب ويستثني منها القصّر والعجزة والكاهن مستشهدًا بما يجري في « ضيع الأمراء بيت مراد » مما يفيد أن هذه الأصول كانت معتمدة في القرى الأخرى . فاتفاق حمانا ليس الا مثلاً لما كانت عليه الحال في سائر قرى الجبل. ويفرض الاتفاق أيضًا الا يتحمل الأهلون الذين يتمون واجباتهم الضريبة « عليق الجوالي » . « فالذي يدفع ميرته أو مطلوبه مرفوع عنه العليق » .

تجدر الإشارة بالنسبة الى قضية الجوالي الى تلك العادة التي كان بمقتضاها الأمير أو المقاطعجية يرسلون فرسانًا الى القرى يطالبونها بدفع ضرائب أو تسليم أحد العصاة فيقيم هؤلاء الفرسان في القرية يقتاتون من أثمن ما فيها من الطعام حتى أنهم يصادرون الأبقار التي يستعملها الفلاح في حراثة أرضه والأغنام التي تعلف من أجل المرفع ويستهلكونها . كانوا أيضًا يفرضون على القرويين عندما يحلو لهم زيادة الإكراه والتعسف أن يطعموا خيولهم من الشعير المصفّى (المنخول) . ان الاتفاق الذي نحن بصدده لا يعارض هذه العادة التي كانت تثير هلع القرويين وسخطهم بل يطالب بالحد من التعسف في ممارستها وبحصر هذه الممارسة بالهدف الأساسي منها وهو تحصيل حق أو اكراه على دفع الضرائب . فلا يجوز أن يتحمل عليق الجوالي من يكون قام بكل واجباته كما لا يجوز أن تترك الخيول تعيث فسادًا في الأرزاق المزروعة كما كان يحصل أحيانًا .

ينظم الاتفاق فضلاً عن قضيتي الطحن والجوالي الأمور التالية : الميري ، الحرف والأعمال اليدوية التي تفرض عليها الضريبة ، السخرة ، العمل غير المأجور الذي يترتب على الأهالي ، قضية انتقال الأراضي ، قضية النواطير .

بالنسبة الى مال الميري ينص الاتفاق على أن « المال تابع الغلال » والذي يشتري يدفع الميري إن كان المقدم أو غيره من الفلاحين لأن المال تابع الغلال .

يمكن أن نستنتج نقطتين من هذا النص : أولاً ، كانت تقتضي العادة الا يتم تحصيل الميري الا بعد حصاد المواسم وهذا شيء بديهي في تكيف تحصيل الريع حسب

المعطيات الاقتصادية الإنتاجية . غير أن الأمير والمقاطعجية كما يبدو لم يكونوا دائمًا يتقيّدون بهذه القاعدة ، اما بسبب حاجاتهم المتزايدة الى المال أو بهدف معاقبة الفلاحين . الاتفاق هنا يحظّر هذه المخالفات . والنقطة الثانية هي ان الشاري كان يدفع الميري مباشرة حسب العادة فيحسب المبلغ من قيمة المحصول . والمهم هنا هو ان المقدم نفسه كان يشتري المحصول وبذلك يلعب دور محصل الضرائب والتاجر في نفس الوقت . ولما كان يفرض تحصيل الضرائب خارج المواسم فلم يكن يقبل أن تحسب في سعر شراء الغلة .

عن الحرف والصناعة يطالب الإتفاق بتحديد الضرائب التي يبدو أنها كانت تفرض على الحرفيين . فالحداد يدفع ضريبة الأعناق مثل باقي النصارى . « يورد حاليته نسبة النصارى » . وبما أنه كان يمارس عمله في منزله يجب اعفاؤه من الضرائب على هذا العمل . اما القصاب ، فيدفع الميري القانونية على مزاولته عمله وفي حال ذبح أحد القرويين حيوانًا في منزله فلا يترتب عليه ضريبة . و « ندافة القطن » وهم حرفيون متجولون يقومون بنثر قطن الأفرشة واعادة تنظيمها – هؤلاء لا يدفعون ضريبة . ويقول الإتفاق على المصابغ : « يوردوا عادتهم الماشين عليها » مما يعني انها كانت تدفع ضريبة لا نعرف قدرها .

بالنسبة لأعمال السخرة لمصلحة الإقطاعي ، ينص الاتفاق على الالتزام بنقل الفحم والغلال لمصلحة الأمراء اللمعيين وذلك بمقدار « نقلتين من حطب وغلة » تتوجب على كل صاحب « بغل أو بهيم » ويأتي بالحمولة « من البقاع أو من غير محل » .

هذا البند يدلنا على تداخل الموجبات التي تفرض على الفلاحين من قبل العائلات الحاكمة . ففلاحو حمانا ليسوا مدينين فقط « لصاحب حمانا » المقدم شرف الدين مزهر بالفروض والواجبات انما ايضًا للأمراء اللمعيين الذين يتقدمون في السلم الاجتماعي المقدم مرتبة .

يلتزم الفلاحون بأعمال السخرة للأمراء . ويلتزمون ايضًا بهذه الأعمال لحاكمهم المباشر . فعليهم القيام « بعونات » . والعونة عمل جماعي يتداعى اليه القرويون في فترة زمنية محددة لمصلحة السيد أو للاعتناء بأراضيهم بصورة جماعية . الاتفاق يقول أن « العونات من حفر أساس وقياس وعمار وترتيب وسحب حجار الفحم هذه تبقى جارية

حسب عادتها وفلاحة كرم يزبك وزيارته تمشي على الفلاحين حسب عادتها بما أنها خاصة المنزول» ولا يجوز أن تتجاوز أعمال السخرة هذه المهام . « مادة عونات وسخرة خلاف المعين لا يكن » . كما لا يجوز للمقدم أن يلزم القرويين بالعمل المأجور في أرضه : « وشغل تحت الأجرة في الملازمة كذلك لا يكون بل الذي يريد يشتغل لا يصير إلزامه » ، ويطبق نفس الوضع على البغالة (« المكارية ») الذين يتوجب لهم أجور من المقدم معادلة للأجر العام لهذا النوع من العمل المدفوع عادة من القرويين أنفسهم .

هذا البند بعد أن يحصر نطاق أعمال السخرة بمهام محددة يشير الى قضية مهمة وهي حرية عقد العمل . فالصراع كما يبدو لم يكن يدور على الأعمال المجانية التي كان يريد المقدم أن يزيد من قدرها وحسب ، انما ايضًا كان يدور على حرية عقد العمل . فبينما يحاول المقدم أن يلزم الفلاحين قسريًا بالعمل لمصلحته المباشرة ويفرض عليهم أجورًا متفاوتة عن الأجور السارية في ذلك الوقت – وعدم اطلاق الحرية الإيجارية تستتبع بالطبع امكان فرض الأجر تعسفيًا – نرى الفلاحين يفرضون حرية عقد العمل واتباع سوق العمل المأجور في تحديد الأجر المترتب . هذا يعني أننا أصبحنا في وضع يزاول فيه العمل المأجور في المناطق الزراعية على نطاق واسع في ظل ظروف ناضجة لفرض اطلاق حرية عقد العمل وتحريره من براثن شبكة العلاقات الإقطاعية مما يدل عن الإتجاه الانتقالي نحو علاقات ذات طابع رأسمالي .

حول مشكلة انتقال الأراضي من شخص الى آخر هناك نقطتان اساسيتان : أولاً ، يفرض الإتفاق ألاّ يرث الذي توفي دون أن يترك أنجالاً الا الورثة المستحقون شرعًا : « الذي يتوفى من غير عاقبة ما أحد له مقارشة في إرثته الا الوارث المستحقين الورثة بموجب الشريعة صح » . هذا البند من الإتفاق يفرض ابطال عادة اشرنا اليها ، تجعل الأسياد « يفترسون » إرث أي فلاح باقتسامه فيما بينهم اذا ما مات دون أن يترك « عاقبة »، ويطالب البند بتطبيق موجبات الشريعة الإسلامية كما تقتضي قوانين السلطنة العثمانية . اما النقطة الثانية فتتعلق بحق الشفعة لدى انتقال الأراضي . ويبدو أن المقدم كان يدس أنفه بين الفلاحين عند مطالبة أحدهم بحق الشفعة في أرض مجاورة فيطلب له هذا الحق عندما يروق له الاحتفاظ بالأرض موضوع الشفعة . ويحرر الاتفاق الأراضي من هذه الهيمنة التي يمارسها المقدم : « مادة الأرزاق الذي يريد يبيع أو يشتري ما عليه

معارضة الا بالشفعة الشرعية وبعد تمنيع صاحب الشفعة من غير جبر يشتري من شاء بتثمين الحق » . ان هذا النص ذو دلالة كبيرة على أن الحقوق على الأراضي أصبحت بفعل الزمن حقوقًا معترف بها للفلاحين ، بمثابة الملكية بالمفهوم الغربي العصري للكلمة . والفلاحون يفرضون في هذا النص تحرير هذا الحق مما تبقى من شوائب تنقص من مفاعيله بسبب الهيمنة الإقطاعية .

أخيرًا يفرض الإتفاق ألاّ تدفع أجور النواطير الا لدى قيامهم بمهامهم المحصورة في مراقبة أرزاق الأهلين والمحافظة عليها كما يفرض التقيّد بالعادات المرعية في دفع الضرائب عن استثمار « الدكاكين » . وهذا يعني أن ثمة ضرائب كانت تحصل على المحلات التجارية في القرى ولكن الإتفاق لا يذكر لنا قدر تلك الضرائب وأشكال استيفائها .

ان نظرة سريعة الى هذا الإتفاق الذي بوّبناه وعرضنا خطوطه الأساسية تعطينا فكرة عن الحقوق المعقدة والمتشعبة التي كان يمارسها الإقطاعي على الفلاحين . وبديهي أنه لم يكن يمارس هذه الحقوق بمجملها بشخصه مباشرة بل يعتمد من أجل ذلك على نظام من علاقات التبعية نشأ عنه مفهوم الاستزلام مع كل ما يحوي هذا المفهوم من معانٍ متشعبة . تقول أ. سميليانسكايا في هذا الصدد : « ويقوم الشيخ المحلي بتوزيع الضريبة على القرية ، ويجبيها له أعوانه ليقدمها لصاحب المقاطعة أو لجباة الضرائب الحكوميين » . فالأعوان يقومون بجمع الضرائب الرسمية وقد قلنا أن المسؤولية في جمعها على نطاق القرية تقع على عاتق العائلات . كما يقومون بالإشراف على الأملاك التي يستثمرها الإقطاعي مباشرة لحسابه الخاص ويراقبون الأراضي التي يرتبط الإقطاعي بعقد شراكة مع الفلاحين على استثمارها . ويجمعون الضرائب التي تجبى لمصلحة الإقطاعي الخاصة . ويقودون العونات التي تعمل في أرضه بالسخرة ويعاقبون الفلاحين الذين يرفضون الانصياع لمتطلبات الإقطاعي . ويضطلع بعملية العقاب الأزلام التابعون ضمن القرية أو فرسان المقاطعجي أو أقرباؤه عندما يستفحل أمر العصيان ويشمل أهل القرية كلها أو جزءًا كبيرًا منها . واذا كانت مهمة تنفيذ العقاب ينهض بها أشخاص متعددون فكذلك يمكن أن نقول بشكل عام أن كافة الوظائف التي تنتج عن هيمنة المقاطعجي وتقوم على اقتطاع الفائض الاجتماعي لم تكن محصورة بأشخاص محدودين يقومون بمهام متعددة . على العكس هذه الوظائف المتعددة كانت تتمفصل على شبكة علاقات تبعية معقدة والذين

كانوا يضطلعون بأدوارها لم يكونوا يتمتعون بامتيازات متساوية كما لم يكونوا منخرطين في سلم مراتبي واضح المعالم والمفاصل. بمعنى آخر يمكننا أن نوجز قولنا بالإشارة الى نظام معقد من التبعية والالتحاق بمصلحة الإقطاعي على مستوى القرية. نظام متدرج في سمته العامة ولكنه غير منظم حسب مراتبية واضحة ويمارس بدينامية لا تخلق أوضاعًا مكرسة ثابتة بل يعاد النظر فيه دائمًا بحيث يرتفع في سلم علاقات التبعية فلاحون ويهبط آخرون تبعًا للتغيرات الظرفية.

على مستوى آخر، نجد ان هذا النظام المعقد من التبعية بين المقاطعجي وأهل القرية يمتد عاموديًا ليشمل علاقات المقاطعجية فيما بينهم وعلاقاتهم بالأمير نفسه. فاتفاق حمانا قد دلّنا على شكل من تداخل العلاقات بين «صاحب» القرية المباشر المقدم شرف الدين والأمراء اللمعيين الذين يتمتعون بحقوق على فلاحين يهيمن عليهم اقطاعي آخر. والصيغة التي وضعت فيها الاتفاقية تعطينا دلالتين: أولاً، بما أن طرفيها هما المقدم شرف الدين والأهالي وتتضمن بنودًا تتعلق بالأمراء اللمعيين فهذا يعني أن المقدم كان يسأل من قبل الأمراء المذكورين عن انفاذ حقوقهم في القرية. ثانيًا، الاتفاقية ممهورة بختم الأمير بشير الشهابي الذي يبدي عليها موافقته ويعطيها قوتها التنفيذية. هنا نجد الأمير يلعب دور الحكم ودرر المقرر في نفس الوقت بين المقدم والأهالي. فالقرية تناقش مع المقدم أمورها وتجري الاتفاق معه مباشرة على الأمور المتنازع عليها ثم يعرض هذا الإتفاق على الأمير الذي يضمن تنفيذه. الأمير لا يحل محل المقدم في فرض الحلول التي يراها مناسبة كما لا يحل محل الفلاحين فهناك قدر من الاستقلالية للطرفين بالنسبة الى مركزه التقريري انما هناك ايضًا قدر من القسرية لأن موافقته على الاتفاق تعطيه قوة ملزمة للطرفين.

هذا هو نمط العلاقات المراتبية في الجبل. هناك شبكة العلاقات العائلية المتراتبة التي عرضناها أعلاه. ثلاثة فئات منقطعة الواحدة عن الأخرى: العائلات المستقرة في القرى والعائلات الحاكمة والتي تشمل سيطرتها أكثر من قرية والعائلات المفككة والهامشية في القرى وهذه الفئات الثلاث التراتبية تتزاوج كل منها فيما بينها وتكون مغلقة بالتالي عن بعضها. ثم على هذه الشبكة من العلاقات التراتبية تنسج علاقة من التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية تعقد التمايز الحاصل بين هذه الرتب العائلية كما تخلق تمايزات متعددة في كل منها.

فطبقة الأعيان مثلاً لم تكن مؤلفة من مجموعة من العائلات المتساوية في الحقوق والقوة . ثمة عائلات تشرف على اقطاعات كبيرة بينما تشرف عائلات أخرى على قرية واحدة . ولم يكن يوجد وجه شبه في الجاه والسطوة مثلاً بين عائلات كالجنبلاطيين في الشوف والخازنيين في كسروان وبين فئات العائلات من الإقطاعيين الصغار المبعثرة هنا وهناك . ينتج عن هذا التفاوت في الجاه والسلطة مراتبية غالبًا ما تكون مقنّنة . يعبر عنها بواسطة شعائر ومراسم معقدة ودقيقة في كافة مناسبات اللقاء والتعامل . وهذه الشعائر تلعب دور رموز تعرض مخالفتها للاقتتال اذ تعني رفض الوضع القائم والمطالبة بفرض توازن جديد بقوة السلاح . ومن بين تعقيدات الوضع في العائلات الحاكمة يمكن ملاحظة الصراعات التي كان يعبر عنها بالخلاف بين الأولاد البكر والأولاد الأصغر les aînés et les cadets. ذلك ان النظام الإقطاعي المتبع كان يفرض أحيانًا قدرًا مهمًا من الامتيازات البكورية . هذه الامتيازات تستتبع تسلط فرع العائلة المنتسب الى الابن الأكبر على أهم موارد العائلة الإقطاعية مما يجعل الفروع الأخرى في العائلة تعيش في وضع اقتصادي صعب وليس لها عزاء الا الجاه الذي غالبًا ما يولد الحسرة لأن هذا الجاه يفتقد المرتكز المادي[1] . وقد صوّر هذا الوضع اكثر من مؤرخ لدى دراستهم ثورة كسروان التي اندلعت في أواسط القرن التاسع عشر ملاحظين أن بعض العائلات الخازنية كانت تعيش بمستوى من الدخل لا يفوق بشيء مستوى الفلاحين الذين يعيشون في نفس المنطقة[2] .

هكذا كانت الفروع المستضعفة من العائلات الإقطاعية الكبيرة تكون مع العائلات الإقطاعية الثانوية نوعًا من الطبقة الوسطى في حقل المراتبية الاجتماعية في جبل لبنان . هذه الفئات الوسطوية كانت تتقلب في موقعها من الصراع ، تارةً تتزعم تحركات الفلاحين في نزاعهم مع السلطة وطورًا تأتمر بأمر السلطة العليا وترتد ضد الفلاحين . وهذا التقلب في المواقف كان متأثرًا بظروف الصراع الملموسة وبالمصالح المدافع عنها في كل من هذه الظروف .

---

١) راجع التناقض بين الابن الأكبر والابن الأصغر في علاقتهم بقانون الزواج من بنت العم ، صفحة ٢٧ من هذا البحث .

٢) (راجع النص العربي صفحة ٤٣) .

٦ ـ حركة الصّراع على الفائض الاجتماعي

ان منطق هذا الصراع ينهج اتجاهين فهو صراع على سحب الفائض من جهة أي التناقض الحاصل بين القوى المنتجة والقوى المهيمنة على قوى الإنتاج وهو من جهة أخرى صراع على توزيع الفائض الاجتماعي بين الفئات الحاكمة . غير ان العلاقات الترابية العامة المتمفصلة على النظام العائلي في شبكة من علاقات الإلحاق والتبعية المعقدة لم تتبلور بطبقات اجتماعية متجانسة في تركيبها ومتمايزة فيما بينها . هذا الإبهام الطبقي لم يسمح بترجمة كل من هذين الإتجاهين : الصراع على سحب الفائض والصراع على توزيعه ، بحركات مستقلة في اطار الصراع الإجتماعي الملموس . فكان دائمًا يختلط الصراع على التوزيع بالصراع على السحب عندما يترجم هذا الصراع في الواقع الملموس . هذا الاختلاط في الصراع يحول دون الامكانية العلمية لدراسة أحداث اجتماعية معينة واعتبارها وقفًا على الصراع على سحب الفائض ووقائع اجتماعية أخرى واعتبارها وقفًا على الصراع على التوزيع . فقط يمكن أن يلاحظ خط بياني أو اتجاه عام في الصراع يكون فيه منطق السحب أو منطق التوزيع هو الغالب . ولعل أحد أفضل الأمثال على جدلية العلاقة بين الصراع الاجتماعي في اتجاهي السحب والتوزيع هو ما يمكن استخراجه من تجربة انتفاضة الفلاحين الكسروانيين في أواسط القرن التاسع عشر :

«Même dans les familles féodales, cette égalité sociale commença à hanter les esprits des enfants cadets évincés de l'héritage paternel par les droits coutumiers d'aînesse et de l'héritier privilégié. Ces cadets, réduits aussi à la portion congrue, allaient grossir les rangs des paysans mécontents. Ils réclamèrent eux aussi l'abolition de ces privilèges et le partage équitable des biens paternels. Ce ralliement des cadets aux revendications paysannes donna un élan important à cette révolution sociale et assura, dans une certaine mesure, son succès» (Adil Ismaïl, *Histoire du Liban,* tome IV, page 323).

في مقدمات هذه الانتفاضة كانت تنظيمات شكيب أفندي الذي أقرّ نظام القائمقاميتين سنة ١٨٥٤ مما سمح بعد موت الأمير حيدر بتنافس حاد على هذا المنصب بين أميرين من عائلة أبي اللمع هما بشير أحمد وبشير عساف . وكان تعيين الباشا للأمير بشير أحمد قائمقامًا كفيلاً بتسعير الصراع وبانعكاسه على الخازنيين الذين انقسموا على نفسهم يتحزبون لكل من الطرفين .

« وكانت الفئات الإقطاعية تتصارع حول منصب القائمقامية من أجل أهدافها السياسية النفعية وكانت جماعة من أسر آل الخازن تدعم بشير عساف ، وتدعم جماعة أخرى الأمير بشير أحمد . وكانت كل جماعة منهم تريد أن تجرّ الفلاحين الى جانبها . ولم يتورع المشايخ عن نهب الفلاحين بشكل مباشر من أجل الحصول على الأموال اللازمة لمتابعة الصراع »[١] .

نرى هنا كيف أن مضمون الصراع كان يدور على اقتسام توزع الفائض الاجتماعي بين فرقاء السلطة حيث يحارب كل فريق في السلطة الفريق الآخر عامودياً مستميلاً الفلاحين الذين يهيمن عليهم لاستعمالهم كقوة خارجية في حلبة الصراع . غير ان الفلاحين هذه المرة تنصلوا من حركة الصراع على التوزيع ورفضوا الدخول فيها واجتمعوا فيما بينهم في حركة رفض لطرفي السلطة . يقول العقيقي : « فعند ذلك حصلت المخابرة فيما بين الأهالي عن ذلك بين البعض الذين ليس هم من الأعيان وذلك كل قرية من قرايا كسروان من دون علم من أهل القرية الأخرى لأن الرعب واقع في قلوب الرعايا[٢] . مع هذا التحرك كانت بداية انتفاضة الفلاحين ضد الطبقة الإقطاعية التي جرت أحداثها سنة ١٨٥٨ والتي أدت الى طرد الأسياد من قرى كسروان وانشاء حكومة شعبية من الأهالي .

ان أهم ما يمكن أن نستنتجه من أحداث هذه الفترة التاريخية هو بروز التزامن بشكل مكشوف بين مستويين في الصراع : الصراع على توزيع الفائض الاجتماعي من جهة والصراع ذو المنحى الطبقي الأفقي من جهة أخرى . وقد سمح تغلب المنحى الأفقي للصراع بفصل المستويين والتوصل لاستقلالية تسمح ببروزه بشكل مستقل ولا شك ان

---

١) أ. سميليانسكايا : الحركة الفلاحية في لبنان ، صفحة ١٩٢

٢) أنطوان العقيقي : ثورة وفتنة في جبل لبنان – تحقيق يوسف ابراهيم يزبك .

هذا المثال يعبّر عن نضج في الظروف الموضوعية للانتفاض الطبقي لم يكن يتوفر الا نادرًا . فحركة الصراع على التوزيع بين القوى الإقطاعية غالبًا ما كانت تستوعب وتطبع بطابع منطقها حركة الصراع على سحب الفائض الاجتماعي ، أي حركة المقاومة الشعبية ضد القهر والاستثمار .

وكان الفائض الإنتاجي المسحوب يوزع على مستويين : المستوى الأول هو السلطة المركزية العثمانية التي كان جبل لبنان يدفع لها الضريبة عن طريق الحاقه بولايات طرابلس وصيدا ودمشق . فجبل لبنان لم يكن جزيرة مستقلة في الأمبراطورية العثمانية انما جزءًا من هذه الأمبراطورية له خصوصيته من حيث نمط العلاقات الاجتماعية الداخلية بقدر ما كان لمناطق أخرى من الأمبراطورية خصوصيتها . وكانت العلاقة الاقتصادية الأساسية التي تعبّر عن تبعية الجبل للسلطة المركزية هي ضريبة الميري السنوية التي يتوجب على الأمير جمعها وارسالها الى اسطمبول بواسطة ولاة المناطق المحيطة . هذه هي العلاقة المركزية التي كانت تحدد تشكيل التنظيم البيرقراطي السلطوي ليس بالنسبة لجبل لبنان وحسب بل بالنسبة لتشكيلة السلطة على مستوى الدولة المركزية وكافة تفرعاتها الإدارية أيضًا . وهذه الضريبة المقتطعة من الفائض الانتاجي كانت تصرف بشكل أساسي على الجيوش ولتأمين استهلاك الطبقة الحاكمة في اسطمبول .

أما القسم الآخر من الفائض الاجتماعي فكان يوزع عل العائلات الحاكمة المحلية ، التي تستولي عليه عن طريق اقتطاع جزء من الضريبة الرسمية المجباة وفقًا للعرف الساري . فللإقطاعي الذي يكلف بجباية الضريبة عن منطقة أن يحتفظ بقسم منها بـدلاً عن المهمة المكلّف بها هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت العائلات الحاكمة تحصّل من الفلاحين ضرائب لمصلحتها الخاصة كما تفرض عليهم موجبات الهدايا وأعمال السخرة . ومن جهة ثالثة كان يُجنى ريع الأرض مباشرة عن المساحات التي استولت عليها هذه العائلات : الإقطاعات غير المشروطة . وهذه المساحات ما زالت تتسع مع الأيام حتى أواسط القرن التاسع عشر حيث أصبحت تشكل جزءًا وافرًا من الأراضي المزروعة .

وكانت العائلات الحاكمة تسحب ريع هذه الأراضي عن طريق مشاركة الفلاحين في استثمارها .

واذا كان طرفا النزاع الأساسيّان على توزع الفائض الاجتماعي هما السلطة المركزية من

جهة والعائلات الحاكمة في الجبل من جهة أخرى ، فلم يكن الطرف الأول يقوم بعملية التوزيع دون تناقضات داخلية كما قد يبدو للمراقب الذي يخلط بسرعة بين بنية الدولة العثمانية وبنية الدولة الرأسمالية . فالولاة الذين كانوا يتوزعون المناصب في المنطقة السورية كانوا في نزاع دائم فيما بينهم ولم تكن السلطة المركزية في اسطمبول تسعى للجم هذا الصراع بل على العكس غالبًا ما تحاول تسعيره وذلك بتحريض الولاة ضد بعضهم حتى لا يقوى والٍ في مقاطعة الى درجة يصبح معها يشكل خطرًا على مركز السلطة . ولعلّ أفضل دليل عن واقعية هذا الخطر الذي كان يهدد بنيان الدولة العثمانية هو تجربة محمد علي باشا ، والي مصر . وكان نزاع العائلات الحاكمة في الجبل يتمفصل على النزاع بين مراكز قوى السلطة المركزية نفسها حيث يدعم كل مركز قوة فريقًا ضد الآخر . اما فيما يتعلق بالنزاع بين هذه العائلات فقد بيّنا أعلاه كيف أن شكل الهيمنة السلطوية في الجبل كان يترجم بحكم عائلات مستقلة بعضها عن البعض تتنازع المناطق الجغرافية فيما بينها . ولا يهمنا هنا أن نسرد وقائع تاريخية عن هذا النزاع انما نريد أن نفهم الآلية التي تحكمه وبالتالي القانون الذي يحكم الصراع على توزيع الفائض الاجتماعي في إطار العلاقات المحلية لجبل لبنان والترجمة العملية لهذا القانون.

يحدد ابن خلدون قانون صراع العصبيات على الشكل التالي : « ... لان الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكون والمزاج في المتكون لا يصلح اذا تكافأت العناصر فلا بد من غلبة أحدها والا لا يتم التكوين ، فهذا سر اشتراط الغلب في العصبية »[1] .

كان الصراع الاجتماعي بين العائلات الحاكمة يتخذ منطق التوازن شكلاً عملاً ببنية النظام العائلي نفسه الا ان هذا التوازن لا يمكن أن يتم بين قوى متساوية . « فلا بد من الغلبة » كي يتم التكوين كما يقول ابن خلدون أي ان الحد الأدني من الاستقرار الضروري لعملية الإنتاج واعادته لا يمكن أن تتوفر ويبقى المجتمع في تطاحن دائم ما لم تحصل غلبة فريق على آخر . فتكون هذه الغلبة ضرورة بنيوية لتشكل العلاقات الاجتماعية في نظام منتج . على هذه الغلبة كان يدور الصراع انما لم يكن يتشكل بين قوى مستقلة كعوالم بذاتها بل يترجم اتجاهات نزاعية على مستوى جماعي تشمل مناطق أو حتى الجبل كله .

---

١) ابن خلدون : المقدمة – ص ١٣١–١٣٢ – دار أحياء التراث العربي – بيروت.

هذه الاتجاهات تتم أواليتها بمحالفات بين مجموعات من العصبيات غالبًا ما تكرسها صلات القربى عن طريق تبادل النساء. ولعل شكل الصراع الملموس الأكثر خطورة كان بين الحزبين اللذين أتينا على ذكرهما: القيسية واليمنية اللذين كان ينتظم تحت لوائهما الموارنة والشيعة الى جانب الدروز. وليس من أهمية تذكر للأصول التاريخية لهذا التحزب انما ما يهم هو أن الواقع الاجتماعي الراهن كان يعطي لهذا التحزب قوته بحيث تكون « الغرضية » للقيسيين أو اليمنيين شعارًا تنطوي تحته تجمعات العصبيات المتصارعة من أجل الغلبة.

وقد حسم هذا الصراع الذي دام قرونًا بين اليمنية والقيسية في معركة عين داره الشهيرة حيث صفى القيسيون معسكر اليمنيين فلم تقم لهم بعد ذلك قائمة. ولعل استعراض هذه الواقعة يعطينا صورة جلية عن أوالية الصراع من أجل الغلبة العصبية.

في نفس السنة التي تولى فيها الأمير حيدر شهاب امارة الجبل – ١١١٧ هجرية – عزل ارسلان باشا واستبدل به بشير باشا فأخذ هذا الوالي يقص من أجنحة الإمارة بحدود ما كانت عليه لدى حكم السلف، الأمير بشير. ويقول الأمير حيدر الشهابي في تاريخه عن تلك الفترة: « لم يبق تحت ولاية الأمير حيدر سوى جبل الشوف وتوابعه ». وقد تولى بلاد بشاره بن علي الصغير فراح يخلق المشاحنات والتعديات في أطراف بلاد الشوف. (...) وانضم له بنو منكر وبنو صعب لما بينهم من الإتحاد بالتشيّع **والتعصب لليمنية** ». فاتصل الأمير حيدر بوالي صيدا واستمله بالهدايا ليوليه بلاد بشاره من جديد. و بعد اخذ موافقته سار الى هذه البلاد على رأس جيش من العسكر للاستيلاء عليها فاستطاع أن يكسر جيوش اعدائه واستولى على « الديار المذكورة » ثم عين الشيخ محمود بوهرموش، أحد شيوخ جبل الشوف نائبًا عنه « وأمره بجباية المال المرتب عليها ». الا ان النائب راح يسعى للاستقلال عن سلطة الأمير المباشرة فيزيد من الضغط في سحب الضرائب ويحتفظ بالقسم الاكبر منها له تقوية لموقعه. فحاول الأمير ملاحقته مما أدى الى فراره الى ولاية صيدا واحتمائه بالوالي هناك. ولما كان هذا الشيخ قد أصبح ثريًا فقد قدم للوالي قسطًا وافرًا من الهدايا ونجح باستمالته وفقًا لعادة ذلك الزمان فوافق الوالي على طلبه بإزاحة الأمير حيدر عن الشوف وتوليته عليه. وتنفيذًا لهذا الطلب أرسل معه فرقة جيش باتجاه الشوف أدت الى هرب الامير حيدر الى كسروان.

الا ان « أكابر البلاد » لم ترضخ للشيخ فأرسل بطلب أمراء بيت علم الدين اليمنيي الغرضية من الشام وشاركهم في الحكم.

يقول المؤرخ : « لما اجتمعت عليه اليمنية وأظهر لهم **الميل والمحالفة** أنفض عنه جميع من كان باقيًا عنده من القيسية ومالوا جميعًا بصفقة واحدة الا الأمير حيدر وساروا اليه . ولم يختلف حينئذٍ عنه أحد منهم بعد أن كان أكثرهم مايلاً بمحمود باشا فكثر جمهور الأمير حيدر واشتدت شوكته » . عندئذٍ استشعر الأمير حيدر بقوته فجمع أعوانه القيسيين والتقى محمود باشا الهرموش على رأس قواته اليمنية في عين داره ودارت هناك معركة طاحنة انتصر فيها القيسيون على اليمنيين انتصارًا ساحقًا . « ولم يقم بعدهم لليمنية ناصر . »

ان مقدمات معركة عين داره تظهر بشكل واضح كيف أن التحالف بين العصبيات اليمنية الذي ترأسه محمود باشا أدّى بصورة ميكانيكية الى انسلاخ العصبيات القيسية عن هذا الأخير والتحاقها بالأمير حيدر في جبهة متحدة . هكذا تلبس الصراع على الغلبة الذي تمحور على قضية حكم الشوف وجه التحزب التقليدي بين العصبيات . يقول المؤرخ : « حضر الأمير حيدر الى المتن وأقام في قرية الرأس عند المقدم حسين ابن أبي اللمع أحد أحزابه **المتعصبين له** . ومنها أنفذ الاعلام بعض القيسية الذين في الشوف **المتعصبين له** . الخ ... »

الا ان الصراع ذا الطابع الثنائي بين العصبيات لم ينته بانتهاء الصراع القيسي اليمني ونحن نعلم ان انشطارًا جديدًا قد حدث داخل الحزب القيسي نفسه بعد تصفية للحزب اليمني أدى الى ظهور اليزبكيين والجنبلاطيين . من الصعب معرفة بداية هذا الانشقاق الا ان الشيخ طنوس الشدياق يتكلم عنه في اطار أحداث سنة ١٧٧٧ فيذكر ان الشيخ علي جنبلاط كان على قدر من القوة يهدد سطوة الأمير يوسف الشهابي فحاول هذا الأخير خلق الفتنة بينه وبين الشيخ عبد السلام العماد . « فاجتمع عند الشيخ علي جمع غفير وعند الشيخ عبد السلام جمع يسير وانقسم البلاد حزبين جنبلاطي ويزبكي » .

ولعل الطريقة الفضلى من الناحية المنهجية لفهم شبكة العلاقات التي يدور ضمنها الصراع على الفائض الاجتماعي تكون بتناول موقع الأمير حاكم الجبل بالدراسة . فالأمير كموقع سلطوي كان يشكل نقطة التقاء لمجموعة من التوازنات بحيث يكون محصلة لها .

ومن هذا الموقع حيث ينعقد الصراع – التوازن في شبكة العلاقات التي تحكم الهيئة الطبقية يمكن أن نطل بشكل استراتيجي كاشف على شبكة هذه العلاقات .

كان مركز الأمير أولاً مركز توازن بين العصبيات المختلفة فهو قائد لعصبية مثل أقرانه من قادة العصبيات . انما له امتياز عنهم كالأول بين أقرانه primum inter pares فالأمير هو المقاطعجي الأكبر وكي يتمتع دائمًا بهذه الصفة يترتب عليه أن يعمل جاهدًا ، ترسيخًا لسلطته ، على أضعاف العصبيات التي تقوى عليه وتحاول أن تزاحمه . هذا ما كان يدفعه باستمرار الى استمالة العصبيات القوية من جهة وتقليب الواحدة على الأخرى من جهة اخرى من اجل اضعافها . ولعل الأميرين اللذين عرفا بسلطة وقدر في جبل لبنان فخر الدين المعني الكبير وبشير الثاني كانا من أكثر من نجح في سلوك هذا الطريق . فكان الأول يحاول اخضاع الأمراء الأقوياء بالتحالف مع بعضهم عن طريق المصاهرة ومحاربة البعض الآخر حتى يضعف شوكتهم فرادى فلا يتصدى لهم مجتمعين . كما ان الثاني راح يقلب عائلة ضد أخرى من مشايخ الدروز فيشعل نار الفتنة فيما بينهم ثم يجهز عليهم بعد اضعافهم . يختصر المؤرخ دومينيك شوڤاليه الاستراتيجية على النحو التالي :

«Dès 1797, il avait excité les Jumblat et Imad contre leurs adversaires les Abou-Nakad qui soutenaient les fils de l'émir Yûsuf; les cinq frères chefs de la famille Abou-Nakad furent tués, et leur maison de Dayr el-Kamar fut détruite. Parmi les siens, les Chihabs, il s'employa à paralyser l'action de ses cousins paternels; en 1807, il fit étrangler le maronite Jerjis Baz, le conseiller et l'homme de confiance des trois fils de Yûsuf et, quant à ces derniers, s'il n'oublia pas que l'honneur lui déconseillait de faire exécuter lui-même des émirs de sa propre famille, il les neutralisa en les faisant aveugler. Puis il se retourna contre les Arslan, les Talhiq, les Imad et les Abd el-Malek en opposant les familles les unes aux autres, ou les membres d'une même famille les uns aux autres pour les réduire à l'obéissance, ou arriver à les évincer de leurs fonctions et de leurs terres» (D. Chevalier, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Paris, 1971, p. 97).

ولما كان الأميران ينتسبان الى عائلات درزية في إطار اجتماعي تهيمن فيه الأرستقراطية الدرزية راح كل منهم يتقرب بدوره من الموارنة للاستناد عليهم من أجل ضرب العصبيات الدرزية التي تشكل خطرًا مباشرًا على نفوذه .

لا مجال هنا للإطالة حول هذا التقارب المعروف تاريخيًا . نكتفي فقط أن نلاحظ أولاً نقطة هامة على هامش الموضوع وهي استعمال الأميرين المذكورين لقوى عسكرية من الموارنة من أجل الخدمة في جيشيهما مع ما يستتبع هذه الخدمة من موقع قوة كأرستقراطية عسكرية تجابه موقع القوة التقليدي لعائلات المقاطعجية الدروز . يقول البطريرك الدويهي عن عهد الأمير فخر الدين في هذا السياق « ان النصارى اعتزّوا في عهده بعض الاعتزاز لأن أغلب عسكره كان منهم ومعتمدوه كانوا موارنة » كما يذكر لنا مدوّنو « الحركات في لبنان » عند الحديث عن تعديات الأمير بشير على العصبيات الدرزية انه « كان يقوم بتنفيذ / ذلك / خيالته الذين كانوا يسمون الحوالية وكانوا جميعهم من طائفة النصارى لا درزي فيهم وكان عند الامير من هؤلاء الحوالية مئات ... »[1] .

ثم نلاحظ ثانيًا تعقيبًا على ما يكتب ويقال عن الطائفية « البغيضة » في لبنان للذين يريدون أن ينفوا هذه العلاقة اجتماعيًا وغالبًا ما ينفونها فقط ذهنيًا كشكل من إسقاط نفسي لعلاقة اجتماعية قمعية تعود ايديولوجيا الى الموقع الاجتماعي الذي يحتلون ان الشكل الأفضل لدراسة المسألة الطائفية هو بالرجوع بها الى جذورها التاريخية . وكي نفهم هذه الجذور وفقًا لمبدئيات منهجية علينا أن نعيدها الى التركيبة الاجتماعية السائدة . ولعل مفتاح تفسير أواليتها هي في كونها محورًا او اطارًا للصراع على الفائض الاجتماعي استنادًا لقانون العصبية .

كان على الأمير أن يلعب لعبة التوازن بين العصبيات المتصارعة ليبق دائمًا صاحب الغلبة وكان عليه أيضًا أن يلعب لعبة التوازن أو الوساطة بين هذه العصبيات وبين السلطة المركزية . فهمّ السلطة المركزية كان ينحصر في تحصيل قدر وافر من الضريبة وكانت تتعامل مع العصبيات المتواجدة في الجبل ضمن هذا الهدف فتقوم بعلاقات توازنية مع هذه القوى لتأمين مطالبها . وكانت هذه العلاقات تنعكس في علاقتها مع الأمير ضمن الصيرورة التي تؤمن هذا الهدف . فكانت من جهة تشجع هيمنة الأمير كي يتمكن من القيام باقتطاع الريع بشكل كفؤ . ومن جهة أخرى كانت تسعى لإضعاف الأمير لأنه ينزع كلما ازداد نفوذه وانبسطت سيطرته نزوعًا استقلاليًا يعني فيما يعني التباطؤ في دفع الضريبة . وكانت تستعمل جيوشها فضلاً عن استمالة العصبيات المعارضة من اجل

---

١) الحركات في لبنان – أبي شقرا – صفحة ٢٦

اضعاف الأمير أو خلعه عندما يتسنى لها ذلك وترغب فيه . واذا ألقينا نظرة على موقع الأمير منذ احتلال الدولة العثمانية للبطاح الشامية وحتى القرن التاسع عشر نجده يتذبذب صعودًا وهبوطًا فتارة يستقر على رقعة جغرافية متسعة وتارةً تضيق رقعة السلطان ليصبح الأمير حاكمًا على الشوف وحده وبمثابة قائد عصبية محلية لا أكثر فيصبح الجبل مجموعة من السلطات المبعثرة بين العصبيات التي تهيمن تحت الاشراف المباشر لولاة الولايات المحيطة .

ان النظر الى مركز الامارة على انه مركز حكم ثابت على منطقة جغرافية محددة وليس لمجموعة من مؤسسة ذات طبيعة ظرفية هي في الواقع حصيلة لمجموعة من التناقضات ، هذا النظر الذي يطبع فكر الكثير من مؤرخينا المعاصرين ليس الا افرازًا للإيديولوجية اللبنانية الإنعزالية المعاصرة . وقد ساهمت هذه النظرة في تشويه فهم النظام الاجتماعي في هذه البقعة مساهمة بالغة .

كان المستوى الثالث من التوازن الذي يتحقق في مركز الأمير يقوم بين العصبيات المحلية الحاكمة وطبقة الفلاحين . فغالبًا ما نشهد العرائض المرفوعة من الأهالي الى الأمير تطالب برفع الظلم والتجني الذي يمارسه مقاطعجينهم ومقدموهم . فالأمير بصفته الحلقة الوسيطة بين السلطة المركزية والعصبيات في عملية جباية الضرائب ؛ كانت توزع عن طريقه هذه الضرائب بنسب معينة على المناطق والقرى ، وكان المقاطعجية يتولون تنفيذ الجباية لتحصيل هذه النسب . غير ان المقاطعجية كانوا ينهكون الأهالي أحيانًا بتحصيل ضرائب مضاعفة يحتفظون بالقسم الأكبر منها لهم هذا ما كان يدفع الأهالي الى الشكوى والتذمر أمام المرجع الأعلى محليًا في مسؤولية جمع الضرائب ، الأمير حاكم الجبل . وكان الأمير يستعمل سلطته بفعل موقعه هذا كسلاح ذي حدين يقطع بكليهما . فهو يساهم بمساندة الإقطاعيين في جباية ضرائبهم أو يحل محلهم في هذه العملية مستندًا الى جيشه وذلك كلما انتفض الفلاحون في حركة عصيان ومعارضة . ولا شك ان أحد الأمثلة الشهيرة على هذه المبادرات كان قمع عامية لحفد من قبل الأمير بشير الثاني في العشرينات من القرن التاسع عشر . كما كان من جهة أخرى يفرض على المقاطعجية تحصيل ضرائب فاحشة مضطرًا إياهم لتحصيلها من الأهالي مع ما يترتب على ذلك من شكاوى وتزمّر من الجور اللاحق بهم ثم يعاقب المقاطعجية على « هذا الجور » الذي كان

هو سببه بعد أن يكون جرّدهم من موالاة قاعدتهم الشعبية وبذلك سهّل عليه عملية ضربهم .

اما المستوى الرابع من التوازن الذي سوف تتعرض له فهو التوازن بين السلطة المركزية من جهة والقوى المنتجة من جهة أخرى أي ان الأمير كان يحتل مركزًا وسطيًا تنعقد فيه الصراعات على سحب الفائض الاجتماعي وليس فقط على توزيعه .

كان يحدد هذا المركز صفتي الأمير لأنه أولاً المسؤول عن استخراج الفائض الاجتماعي وارساله الى السلطة المركزية فللأمير من بين صفاته صفة الوالي في الدولة العثمانية وكانت تجدد له هذه الولاية سنويًا . كما ان مركز الإمارة من جهة ثانية كانت له مرتكزاته الداخلية . فالأمير بصفته مركزًا لتقاطع المستويات المار ذكرها أعلاه يتحمل مسؤوليات مستقلة عن الإدارة المركزية في تدبير أحوال الجبل اذ أنه المعبّر عن مصالح العصبيات الحاكمة الأخرى دون نسيان مصالحه الشخصية ومصالح عائلته .

هذا الارتباط الثنائي الداخلي والخارجي كان يجعل مركز الأمير المكان الأمثل الذي يعكس حرارة الصراع على سحب الفائض الاجتماعي من قبل السلطة المركزية . وكان احتدام الصراع يدفع بالأمير الى وضع حرج يفرض عليه الاختيار : فأما ينفذ ارادة الولاة في زيادة الضرائب وهذا ما يعرّضه للانتفاضات الفلاحية وضغوط العصبيات الوسطية الأمر الذي يهدده بفقدان مركزه . أو يقاوم مطالب الولاة وفي هذه الحال أيضًا يعرّض مركزه للخطر ، خطر مواجهة الولاة عسكريًا وخطر تدخلهم بتحريض العصبيات المحلية عليه داخليًا .

ولقد كان القرن التاسع عشر قرنًا صعبًا على الإمارة بالنسبة الى هذا المستوى من التوازن ، فالأمبراطورية العثمانية التي أصبحت تسمى « بالرجل المريض » راحت تتآكلها المصالح التجارية الغربية والديون التي تنوء تحتها خزينتها . امام هذا الوضع المالي الصعب وعلى أثر انهيار تجارة الأمبراطورية الخارجية الذي سببته هيمنة الدول الغربية على التجارة العالمية وامام انهيار الصناعة الحرفية التي لم تستطع أن تصعد في وجه مضاربة البضائع الغربية ، اضطرت الدولة لمواجهة الأعباء المترتبة عليها ومقاومة التفتت ، الذي كان يصيبها من سيطرة النفوذ الغربي ، الى التوجه بشكل رئيسي الى المناطق الفلاحية وزيادة الضرائب أضعافًا مضاعفة اذ أصبح سحب الريع على الإنتاج الزراعي المصدر

شبه الوحيد للخزينة . هذا الضغط المتزايد على الفلاحين والذي أدى الى افقارهم وتخريب انتاجهم نتج عنه انتفاضات فلاحية متعددة في أرجاء الأمبراطورية العثمانية ولقد عرف جبل لبنان العديد من هذه الانتفاضات .

في هذه الفترة عرفت الإمارة تقلبات عديدة وقد لجأ الجزار والي عكا الى عزل الأمير يوسف وتنصيب الأمير بشير الثاني أملاً بتحصيل ضرائب أوفر ثم راح بعزل الأمير بشير عندما يتوانى عن ارضاء متطلباته في دفع الضريبة ويعيده الى مركزه بعد اعطائه الوعود بتحقيق هذه المتطلبات . هذا الصراع على سحب الفائض الذي أنهك القوى المنتجة وأنهك الأمير نفسه جعل هذا الأخير يسعى الى متنفس لمعارضة السلطة العثمانية وقد وجد الفرصة السانحة في حملة محمد علي باشا والي مصر فارتدّ ضد السلطة المركزية وتحالف معه. وبعد فترة من التسامح اضطر الى تنفيذ ارادة محمد علي في جمع الضرائب الباهظة مما أدى الى معارضة شديدة ضد حكم هذا الأخير من قبل الدروز والموارنة الذين واجهوه بانتفاضات عنيفة . وعندما استعادت الأمبراطورية العثمانية أنفاسها وراحت تتصدى لمحمد علي أخذت تدعم حركات المعارضة ، ولما استطاعت أن تزيحه عن حكم المنطقة السورية اضطر الأمير بشير الى ترك مركز الإمارة وقد كان مصيره قد ارتبط بمصير محمد علي لأنه ماشاه في حملاته مع ما رافقها من قمع وتنكيل .

ولئن كان مركز الأمير حاكم الجبل هو نقطة تقاطع تنعقد فيها التوازنات في نظام العلاقات المكون من عناصر السلطة المركزية والعصبيات الداخلية والقوى المنتجة فلا بد أن تلعب كافة هذه العناصر دورها في أوالية تسلم السلطة في مركز الإمارة . يبرهن هذا الأمر نص رائع لطنوس الشدياق لما فيه من بلاغة تعبير وغنى في المضامين . في هذا النص يشرح لنا المؤرخ كيف تمت عملية تولية الأمير بشير أول الشهابيين بعد انقراض سلالة الأمراء المعنيين الذين كانوا يحكمون الجبل[1] .

يقول المؤرخ : « سنة ١٦٩٧ ، لما توفي الأمير أحمد المعني وانقطعت به السلالة المعنية اجتمعت أكابر جبل لبنان لينتخبوا واليًا عليهم » نرى بادئ ذي بدء أن الأعيان أو العصبيات الحاكمة لهم دورهم في اختيار الأمير منهم « ينتخبونه » كما نرى من جهة

---

١) الشيخ طنوس الشدياق – كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان – ج ٢ – صفحة ٣١١ – بيروت . ١٩٧٠

أخرى أن لمركز الإمارة حيّز من الثبوتية في عصبية مهيمنة . فكان يفترض أن تنقطع السلالة المعنية حتى يفتش عن تنصيب أمير من خارج عصبيتهم .

يتابع المؤرخ : « فاتفقت آراء الأكابر جميعًا على الأمير بشير ابن الأمير حسن الشهابي أمير ريشيا . لأنه كان ابن اخت الأمير أحمد المتوفي » . يعطينا هذا النص تأكيدًا أوفى على التسلسل الوراثي لمركز « الحاكم » . فتعطُّل آلية نظام القربى بالنسب بسبب انقطاع السلالة أدى الى الاستعاضة عنه بنظام القربى بالرحم كنظام ثانوي بديل .

ثم يقول المؤرخ : « فتوجهوا الى ريشيا ودعوه للولاية فأجاب . فوضع مكانه ابن أخيه الأمير منصورًا واليًا وأتى معهم الى دير القمر فاستقبله الناس بعز عظيم وبايعوه الولاية في جبل لبنان » . هنا يضيف المؤرخ متغيرًا جديدًا فضلاً عن متغيّر القرابة ومتغيّر انتخاب الأكابر . هذا المتغيّر هو « مبايعة الناس » . والناس هنا يقصد بها الشعب فالحاكم يبايع من الرعية ، من الشعب ، لا يختار فقط من العصبيات المهيمنة .

بعد هذه المتغيرات الثلاثة يدخل متغيّر رابع هو دور السلطة المركزية : « وحينئذ وصل قاضي صيدا ومفتيها الى دير القمر وحرر المتروكات حسب أمر مصطفى باشا والي صيدا فبلغت خمسة وخمسين ألف غرش . فالتمست الأكابر من الوزير أن يحول ما كان في يد الأمراء المعنيين من المقاطعات الى الأمير بشير كما كانت في يدهم فيدفع له المال المرتب كالعادة مع البقايا فارتضى بذلك وولاه حسب الطلب » .

النقطة الأولى في هذه الفقرة هي أن متروكات الأمير لا ترجع الى أقاربه فهي ترتبط بمركزه التابع للولاية وهي بالتالي ترجع لوالي صيدا . فثروة الحاكم تعتبر من الحقوق التابعة للسلطة المركزية . غير ان ضرورة استمرار مركز الأمير في الجبل تحتم انتقال هذه الثروة الى خليفته .

اما النقطة الثانية فهي في كون والي صيدا يولي الأمير بناءً على طلب أهل الجبل . « وولاه حسب الطلب » . هذا يعني أن الدور الحاسم في القرار يرجع الى السلطة المركزية ولئن كانت هي التي تولي فهي أيضًا تأخذ آراء أهل الجبل بعين الاعتبار .

واما النقطة الثالثة فهي في شروط التعيين : « يدفع له المال المرتب كالعادة مع البقايا » . أي بتعبير آخر يتعهد الأمير الجديد أن يدفع الضرائب السلطانية (المال) كما

يدفع الهدايا الخاصة بالوالي – (مع البقايا) – . هنا نلمس ورود الموجب الأساسي الذي يترتب مقابل عملية التولية والذي يحدد علاقة التبعية للسلطة المركزية .

يتابع المؤرخ في نصه : « ثم أعرض للسلطان مصطفى بن محمد عن انقطاع ذرية الأمراء المعنيين وانتخاب اللبنانيين الأمير بشير الشهابي عوض المعنيين لما بينه وبينهم من القرابة » .

اذًا فان تولية الأمير لا تتم بمجرد موافقة والي صيدا لذلك يجب الحصول على موافقة السلطة المركزية العليا أي السلطان وصلاحية والي صيدا تبقى محددة بكونه نائبًا عن السلطان الذي له الكلمة الأخيرة . هناك أيضًا في هذا المقطع اعادة تأكيد أخذ السلطة بعين الاعتبار آراء أهل الجبل في اختيار أميرهم . فالوالي يطلع السلطان بأن « اللبنانيين انتخبوا » الأمير بشير الشهابي كحجة تدعم موقف الأمير الجديد . نرى أيضًا اعادة التأكيد على مبدأ السلالية والأخذ بنظام القربى : « لما بينهم من القرابة » .

يقول المؤرخ بعد ذلك : « وأعرض اليمنيون أنهم لا يقبلون الأمير بشير واليًا » . هذه الجملة تكشف عن وجه الصراع التاريخي بين العصبيات المتخذ اطارًا له الخلاف القيسي – اليمني فالأمير الجديد من « الغرضية » القيسية .

يستأنف النص هكذا : « ثم عزل مصطفى باشا وتولى مكانه أرسلان باشا المطرجي فحضر له أمر من السلطان مصطفى جوابًا عما كان قد أعرض عنه مصطفى باشا مضمونه ان الأمير حيدر الشهابي يكون واليًا بعد الأمراء المعنيين ويضع يده على متروكاتهم لأنه أحق بالإرث لكونه ابن بنت الأمير أحمد المعني . وكان صدور هذا الأمر بوساطة الأمير حسين ابن الأمير فخر الدين المعني الباقي من سلالة المعنيين في اسطمبول مضبوطًا . فلما ورد الأمر السلطاني الى أرسلان باشا أرسله الى الأمير بشير فأجابه ملتمسًا أن يعرض للسلطان ان الأمير حيدر هو ابن اثنتي عشرة سنة وان الأمير بشيرًا كفوء للنيابة عنه . فأعرض وأتاه الجواب ان الأمير بشيرًا يكون واليًا بطريق النيابة الى أن الأمير حيدر قد بلغ أشده فيتولاها .

يؤكد من جديد هذا المقطع ان قرار الحسم في تولية الأمير يرجع للسلطان . ونفهم من قرار السلطان إصراره على التقيّد بدقة بأصول التسلسل وفقًا لنظام القرابة . الا أن هذا التشبث كما يفيدنا المؤرخ لم يكن الا ظاهريًا وكان لاختيار حيدر أميرًا دافع آخر : « كان

صدور هذا الأمر بوساطة الأمير حسين ابن الأمير فخر الدين المعني الباقي من سلالة المعنيين... » فالأمير حسين قد توسط وقبلت السلطة المركزية وساطته .

ينتهي النص بهذه الجملة : « ففر الأمراء اليمنية الى دمشق » . مما يعني ان الغلبة قد تمت للقيسيين مع ما يستتبع ذلك من قوة مادية ومعنوية كانت سوف تؤدي الى تحطيم قوى العصبيات اليمنية التي لم تجد حلاً أفضل من الفرار خارج الجبل اتقاءًا للدمار المنتظر .

٧ - المضمون الاقتصادي للنزاع - التوازن على الفائض الاجتماعي : الملكيّة التوازنية التدرّجية

لقد حاولنا حتى الآن في مجرى هذا البحث أن نفهم السمة الغالبة على أوالية سحب الفائض الاجتماعي في جبل لبنان . وبعد استعراض سريع لعلاقات الإنتاج تمكنّا من الاستنتاج أن عملية سحب الفائض تتم عبر ممارسة القوة وليس عن طريق أوالية اقتصادية داخلية . كما حاولنا دراسة بعض الأشكال التي تعبر من خلالها ممارسة القوة فرأينا أنها تفعل فعلها في ظل أشكال من الإنتاج إنقطاعية : استقلالية القرى الواحدة عن الأخرى ؛ وعبر الأطر العائلية لنظام القربى العربي الذي يحتضن اجتماعيًا عملية الإنتاج المادي . وتوصلنا في نهاية المطاف الى أن القوة تمارس بين عصبيات تتنازع السلطة المركزية التي تمثلها العصبيات في عملية جمع الضرائب .

يترتب على هذه النتيجة استنتاج آخر وهو أن ملكية الفائض الاجتماعي التي تمارس على وسيلة الإنتاج الأولى : الأرض ، كانت تعبيرًا عن الصراع الدائم بين العصبيات على الفائض الاجتماعي . وليست الاشكال الظاهرية التي تتمثل بها الملكية الا انعكاسًا يخفي ويكشف في آنٍ واحد هذه العلاقة الأساسية . يبقى علينا في آخر المطاف أن نفهم كيف يترجم هذا الصراع بين العصبيات مباشرة على مستوى العلاقات الاقتصادية . وسوف نتوقف في سياقنا هذا عند نقطة مهمة وهي الدور المميز الذي كان يلعبه الأمير الحاكم في عملية توزيع الملكية ، هذا الدور الذي يستمده من موقعه في نظام العلاقات الإجتماعية وقد حاولنا اكتشافه في المقطع السابق من هذا البحث .

ان الفرضية الأساسية التي حاولنا معالجتها في هذا البحث هي أن الهيمنة على الريع وعلى الأرض التي يمكن التعبير عنها بأشكال قانونية متعددة ومتبعثرة كانت صفتها الرئيسية صفة توازنية ، دائمًا في مجال اعادة النظر ، وفقًا لما يحصل من غلبة بين

العصبيات المتصارعة وعلى أساس الدعم الذي تلاقيه من ممثلي السلطة المركزية. والفرضية الثانية هي أن هذا التوازن في امتلاك الفائض الاجتماعي الذي يعبر عن علاقة صراع بين العصبيات وبالتالي غير المستقر كان يتّخذ شكلاً تدريجيًا. ذلك أن التدرج في الغلبة والتبعية بين العائلات الحاكمة كان ينعكس بتدرج في السيطرة على الفائض الاجتماعي وبالتالي في الاشكال الملموسة للسيطرة على وسيلة الانتاج الرئيسية : الأرض.

ان أمثلة بسيطة من التاريخ الاجتماعي يرتبط بعضها بأحداث الصراع بين العصبيات التي ذكرناها أعلاه والتي سوف نتناولها في أبعادها الاقتصادية سوف تعطينا حججًا واقعية لإثبات مشروعية هاتين الفرضيتين من ناحية ترجمتها في الواقع بعد أن حاولنا أن نبرهنها نظريًا.

لنأخذ مثلاً بين مئات الأمثلة التي يمكن ايرادها : أحداث الصراع الذي وقع سنة ١٧٠٠ على مشيخة العاقورة والذي دار على مركز متواضع في أسفل الهرم الطبقي المهيمن ، تنازع عليه الشيخ يوسف ابن الخوري جرجس وعماد الهاشم.

يستهل الشيخ طنوس الشدياق[1] روايته لهذه الأحداث بقوله أن النزاع نشب على أثر موت « مالك أبو الغيث القيسي الماروني شيخ العاقورة بلا عقب ». وقد تسلم المركز الشيخ يوسف زوج إبنة الراحل فتصدى له عماد الهاشم « وأخذ ينازعه على المشيخة ».

نشب الصراع اذًا على منصب ادارة الشؤون المحلية وجمع الضرائب في إحدى القرى فلنراقب الأوالية التي سوف يسلكها :

يذهب أولاد عماد الهاشم الى دمشق حيث « التمس من وزيرها مشيخة القرية المذكورة فأنعم عليه بها لأنها كانت تابعة لولاية بعلبك ».

يبيّن لنا النص هنا ان السلطة المركزية لها الدور الأول في القرار فهي التي أنعمت على عماد الهاشم بالمنصب. انما سنرى ان قرار السلطة المركزية لا يكون بالضرورة نافذًا ما لم يمر في شبكة علاقات العصبية المحلية وهذا سر خصوصية النظام الاقتصادي العائلي في جبل لبنان في إطار الأمبراطورية العثمانية : لما رجع عماد الهاشم الى العاقورة حائزًا على مركز المشيخة من والي الشام قاومته العصبية القيسية المتحزّبة مع الشيخ يوسف. يقول

---

١) طنوس الشدياق : كتاب أخبار الأعيان – نفس المرجع – صفحة ٨٩–٩٠

الكاتب : «فلما قدم الى القرية تعصّب أهلها القيسية للشيخ يوسف وأبوا قبول عماد شيخًا عليهم لأنه يمني » .

تجاه هذا الوضع « اضمر عماد الغدر بالشيخ يوسف . وفي ذات يوم قصد أن يمكر به فأنشب بينهما القتال . فانهزم يوسف مع أبيه الى قرية عشاش » .

اذًا لم يستطع عماد استلام المشيخة التي أنعم عليه الوالي بها بسبب المقاومة الداخلية ولم يحسم موضوع تولي المشيخة بين الطرفين المتنازعين الا عن طريق القوة حيث هزم عماد عدوّه الذي فرّ هاربًا من وجهه .

لكن الخصم المهزوم يوسف – ويبدو أنه كان متعلمًا – استطاع أن يحظى بمركز لدى الأمير حسين حرفوش في بعلبك فخاف عماد الهاشم من العاقبة متوقعًا رجوع خصمه الى القرية مدعومًا من الأمير . ازاء هذا الوضع توجه الى الشيخ اسماعيل حماده طالبًا منه تثبيت مشيخته و « اهلاك يوسف » . الا ان الشيخ اسماعيل رفض طلب عماد لأنه لا يريد أن يسيء للأمير حرفوش مباشرة ذلك أن الأمير كان قد « أقطع » كما يبدو الشيخ اسماعيل على العاقورة وبذلك فهو ولي نعمته ولا يمكن أن يتعرض بالأذى الى شخص هو في عهدته على الأقل ظاهريًا . فقد وعده أن يسبب له « تهلكة » بصورة غير مباشرة . لكن الشيخ اسماعيل الحمادي عندما زار الأمير حرفوش وتعرف على يوسف وجد فيه من الصفات والمقدرة ما جعله يطلب من مضيفه أن يسمح « باقامة يوسف عنده ليرتب له الأحكام » . فاستطاع يوسف أن يكسب ود الشيخ الحمادي الذي « أحبه لحسن تصرفه وخطه وانشائه وأمانته وجعله شيخًا على العاقورة » .

ان هذا المثال عن قضية نزاع على مشيخة قرية يكشف لنا بنية علاقات التبعية والمتدرجة بشكل رائع . فيمكننا أن نستخلص منه أولاً التراتب في ملكية بلدة العاقورة . هناك أولاً شيخ القرية ثم يعلوه مباشرة الإقطاعي من آل حماده ثم يأتي بعده الأمراء آل حرفوش الذين يرتبطون بالإدارة المركزية : والي الشام وهو المنصب الأعلى في الهرم . فضلاً عن التراتب يمكن أن نستخلص ثانيًا كيف ان هذا النظام التدرجي ليس نظامًا سكونيًا انما يحركه الصراع الدائم . فالإتصال بأعلى الهرم الذي أجراه أحد مرشحي مركز مشيخة القرية لم يكفِ كي يثبّت هذا الأخير في مركزه . وقد اقتضى احتلال المركز صراعًا بين العصبيات في القرية دار في إطار تحزبهم التاريخي التقليدي بين قيس ويمن

وفاز بالمركز من كان له الغلبة في هذا الصراع . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نشهد أنه اذا كان هناك قدر من الاحترام لعلاقات التبعية المراتبية فلم يكن يعني ذلك عدم المواربة في ممارسة هذا الاحترام الذي يمكن تفسيره بكون العلاقات المراتبية هي أيضًا علاقات تنازع . فالشيخ حماده الذي يخاف أن يتنطح مباشرة لسيده الأمير حرفوش في « اهلاك » يوسف بناءً لطلب خصمه يعد هذا الأخير أن يحقق غرضه بشكل غير مباشر . بالنتيجة نرى أن المشيخة على العاقورة تتطلب مجموعة من التوازنات بين القوى المحلية في القرية وبين كل من العصبيات المتواجدة في نظام العلاقات الطبقي المتدرج حتى أعلى الهرم . وكون الشيخ يوسف تمكن من جعل هذه التوازنات الصراعية تلعب لمصلحته استطاع في نهاية المطاف أن يكسب الجولة ضد خصمه عماد الهاشم ويستلم المشيخة .

واذا كان نظام العلاقات السائد يظهر على الصورة التي يعبّر عنها هذا المثل فان هذا المظهر يرتبط بظرف من الاستقرار النسبي حيث الصراع يكون محدودًا ويتناول مركز مشيخة قرية لا أكثر . في الظروف الأخرى ، ظروف التقلبات في موازين القوى تحتدم ممارسة الصراع بين عصبيات أرفع شأنًا ويمتد الصراع ليشمل قطاعًا أوسع من علاقات التعاضد والعصبية حتى تتم الغلبة للأقوى ويحسم الصراع لمصلحته فيعيد ترتيب أموره ضمن نفس المنطق البنيوي لعلاقات التدرج والتوازن في الملكية الذي كان قائمًا في ظل الوضع السابق . وهو منطق يشكل ثابتًا بنيويًا في نمط الانتاج السائد في الجبل .

ولعل استعراض نتائج معركة عين داره يعطينا فكرة جلية عن أوالية الصراع في هذا النظام من ضمن الثابت البنيوي الذي تكلمنا عنه . ذلك ان هذه المعركة كانت ميدانًا استقطبت سائر العصبيات المستوطنة في الجبل في حركة صراع متمحور على خط نزاعها التاريخي بين قيسيين ويمنيين . وقد نتج عنها حسمًا كاملاً للصراع لمصلحة أحد الطرفين وبالتالي اعادة ترتيب علاقات الجبل لمصلحة حزب العصبيات الغالبة . ولننظر الى النتائج الاقتصادية لهذه المعركة بعد أن استعرضنا في مكان آخر آليتها .

يفيدنا الأمير حيدر الشهابي في تاريخه[1] أن الأمراء اللمعيين أصبحوا أمراءً ابتداءً من ذلك التاريخ : « فمن ذلك أنه أمرّ المقدمين أبي اللمع وأطلق اسم الإمارة على كبيرهم

---

١) الأمير حيدر شهاب : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين – القسم الأول – صفحة ١٤ – بيروت ١٩٦٩

وصغيرهم وقربهم اليه فتزوج من ابنة المقدم حسين منها أولد ولده الأمير بشير » . ويذكر طنوس الشدياق في روايته لأحداث المعركة أن رجلاً دخل الى المقدم حسين المذكور على أثر القتال « فلقيه بالمقدم على عادته فغضب منه قائلاً أقتل ثلاثة أمراء ويقال لي مقدم بعد وقام عليه بالسيف فقتله يريد أن يلقب أميرًا »[١] . واذا كان هذا الخبر صحيحًا أو مختلفًا فهو يرمز الى الحضارة الاجتماعية السائدة التي تجعل اللقب مع ما يتبعه من مركز اجتماعي وعسكري وموقع اقتصادي يؤخذ بحد السيف ضمن علاقات الصراع العصبية في الجبل .

يتابع المؤرخ حيدر الشهابي ذاكرًا أن الأمير أقطع الشيخ قبلان القاضي إقليم جزين وأقطع الشيخ علي الكندي قرية الناعمة . وقد دفع الأمير بعائلة تلحوق بوجه الأمير يوسف الأرسلاني الذي كان ما يزال له موقع في الجبل على رغم ميله الى اليمنية . « فاستخلص منه مقاطعة الغرب الفوقاني وولاها للشيخ محمد تلحوق وأخيه ومشيخها بعد أن كانوا من العامة ». يتابع الكاتب « وشيخ جنبلاط الملكي بعد عاميته وأقطعه قرى الجرد . فجعلها مقاطعة له ولم تكن قبل ذلك مقاطعة مستقلة . ولكن لما كان أهلها يمنية جعلها مقاطعة مستقلة وأقطعها للمذكور أملاً بأنه يستميل أهلها للتعصب للقيس . ثم رفع مراتب أوليك الرجال وخاطب كلاً منهم عند الكتابة اليهم بالأخ العزيز » .

طبعًا لا يذكر المؤرخ كل الترتيبات التي حصلت بعد هذه المعركة في أمور الجبل ومنها ما أورده الشدياق في نسبة مشايخ بني صالح الى الخوري عبدالله صالح الذي حضر المعركة و « قبض على أميرين من اليمنية فأقطعه الأمير حيدر رشميا ورفع عنها المال الأميري وترك له الجزية »[٢] .

كما لا يذكر المؤرخ العائلات التي شاركت الأمير في المعركة ولم تحصل على مغانم في أراض جديدة انما ساعدتها المعركة على الاستقرار في موقعها وتدعيمه مثل الخازنيين الذين يقول في صددهم الشدياق « ولما ظفر الأمير حيدر باليمنية وعاد الى ولايته أقرّ المشايخ (الخازنيين) ولاة على كسروان وكتب لهم الأخ العزيز »[٣] .

---

١) طنوس الشدياق : نفس المصدر – صفحة ٥٧

٢) الشدياق : نفس المصدر – صفحة ٨٦ – جزء أول .

٣) الشدياق : نفس المصدر – صفحة ٧٢ – ٧٣ – جزء أول .

غير اننا لا نسعى لمعرفة تفصيلية بكل النتائج التي أسفرت عنها معركة عين داره . نريد فقط أن نفهم مغزى هذه النتائج التي يمكن استخلاص أهمها في أربع نقاط :

أولاً : الصراع بين العصبيات يترجم بمدلول اقتصادي مباشر : فلقد قضي على المواقع الاقتصادية التي تتمتع بها العصبيات اليمنية الذين خلعوا وشردوا من ديارهم بينما استأثرت بالهيمنة الطبقية العصبيات القيسية . هذه هي الفرضية الأولى التي حاولنا أن نثبتها ، فرضية كون الملكية بما تعني من هيمنة على الفائض الاجتماعي هي تعبير عن توازن بين القوى العصبية يقرّه الصراع .

ثانيًا : نلاحظ من خلال النص كيف يصار توزيع القوى بشكل تدرجي تراتبي وفقًا لحجمها العسكري ومساهمتها في المعارك فبعض هذه العصبيات سوف تحرز الهيمنة على مناطق واسعة وتلقب بالأمراء والبعض الآخر يحظى بمناطق متوسطة الحجم وهناك من ينحصر امتيازه في قرية واحدة . وبعبارة موجزة فان ترتيب التوازن التدرجي يكون مقياسه قوة العصبيات المختلفة .

ثالثًا : توزيع الألقاب والمكاسب لا ينحصر بطبقة مغلقة ، طبقة الأعيان بل يشمل أيضًا العامة . هذا يعني أن التحليل الذي عرضنا عن ثلاث فئات عائلية اجتماعية : عائلات القرى ، عائلات الهامشيين وعائلات الأعيان ، لا يمكن فهمه بشكل أستاتيكي راكد . فدينامية الصراع تؤدي الى ضرب عصبيات مهيمنة حتى تعود الى أسفل السلم الاجتماعي ، كفلاحين عاديين ، كما تؤدي الى رفع عصبيات فلاحية الى مستوى طبقي مهيمن .

رابعًا : نلاحظ الدور الخاص الذي يلعبه الأمير حاكم الجبل في هذه العملية وهو قائد المعركة ، تنعكس عملية اعادة التوازن – بعد حسم الصراع وترتيب المراكز – في القرارات التي يتخذها . فهو الذي يوزع الألقاب والمغانم . غير انه من نافل القول أن قراراته في التوزيع لم تكن تخضع لمزاجية شخصية خارجة عن الأطر الاجتماعية السائدة . فالتوزيع الذي يقوم به ليس الا ترجمة دقيقة لنظام القوى الجديد الذي أنتجته الأحداث . يبقى أن الدور الذي يلعبه الأمير ضمن قيود الروابط الاجتماعية المفروضة هو دور مهم يتصل بأهمية مركزه الذي سبق وألقينا بعض الأضواء عليه .

وسنحاول في النقطة الأخيرة من هذا البحث أن نتناول ببعض اللمسات دور الأمير في توزيع ملكية الفائض الاجتماعي بين العصبيات المهيمنة .

٨ - مركز الأمير
وتوزيع ملكيّة الفائض الاجتماعي

لقد رأينا عندما حاولنا أن نستعرض الأوالية السياسية لمركز الإمارة ان هذا المركز يتحقق في تمفصل علاقات توازن بين مستويات مختلفة وأن سمته المحددة بوصفه التقاءً لمستويات توازن هو التذبذب بين حدين أقصاهما هو التمتع بحيز كبير من الاستقلالية بالنسبة الى السلطة المركزية وبسيطرة كاسحة في الداخل كسلطة أوتوقراطية فعلية وأضعفها هو أن يكون ممثلاً لعصبية من العصبيات لا يختلف عن أقرانه الا بكونه أعلاهم مرتبة .

واذا كان مركز الأمير يتراوح بين هذين الحدين فيمكننا أن نقول انه في اتجاهه الانحداري لا يعود يمارس من السلطة في توزيع الفائض الاجتماعي ما يفوق بكثير سلطة الزعماء الآخرين على الجبل اما عندما يسلك مركزه الاتجاه المعاكس فتسنح له المناسبة لممارسة مجموعة من السلطات ذات الأهمية القصوى في توزيع ملكية الفائض الاجتماعي .

يتضمن اذًا مركز الأمير احتمالات مهمة تتحقق في مستويين : فهو من جهة يتدخل كما رأينا سابقًا في ترتيب علاقات المقاطعجية فيما بينهم . ومن جهة أخرى يتجه عندما يزداد سلطانه لامتلاك جزء أكبر من السلطة التي كان يتقاسمها في السابق مع العائلات المقاطعجية الأخرى وذلك عن طريقين : الاستئثار بالضريبة والاستيلاء على أراضي العصبيات التي ينوي التخلص من نفوذها .

ولا شك ان القوة الأساسية التي يستعملها الأمير كأداة لتنفيذ مآربه هي نواة جيشه التي يخضع بها خصومه . هذا بالإضافة الى القوة التي يستطيع أن يجندها من الإقطاعيين التابعين له وللمعونة العسكرية التي تسديها له السلطة المركزية عن طريق الولاة عندما يكون ميزان رضى السلطة المركزية مائلاً لمصلحته .

لن ندخل في تفصيل مطول عن صلاحيات الأمير في التدخل في سلم المراتبية العصبية السائد فقد تطرقنا لهذه النقطة في بحثنا حتى الآن بما فيه الكفاية ورأينا كيف أن

الأمير يقطع العصبيات المتحالفة معه المقاطعات ويوزع عليها الألقاب كما أشرنا الى تدخله في العلاقات القائمة بين هذه العصبيات وبين الفلاحين الذين يُستلب قسم من انتاجهم .

يبقى علينا التطرق الى المستوى الثاني من ممارسة الأمير لدوره وهو الاستئثار بجمع الضريبة ومصادرة أراضي العصبيات الأخرى . ولعلّ الذي بلغ ابعد حد في تحقيق هذا الدور هو الأمير بشير الشهابي الثاني الملقب بالكبير وقد وصف حسين غضبان أبو شقرا سياسة الأمير هذه بعبارات جارحة خاصة أن المؤرخ ينتمي الى إحدى العائلات التي ذاقت الأمرين من حكمه . فهو يصور لنا كيف فرض الأمير على آل نكد ، تلك العصبية التي بدأ بها طريقه في ضرب أخصامه ، مجموعة من الموجبات منها أن صادر نساء القتلى بعد أن كان أوقع بين أزواجهن وبين الجنبلاطيين وأرنهنهن حتى تدفع الأموال المترتبة عن بلدة دير القمر لمدة سبع سنوات دفعة واحدة . يقول المؤرخ[1] : « فكان مبلغًا طائلاً يرزح تحته أجسم بيت في الجبل فاضطررن لبيع المقتنيات والأملاك ، بما عز وهان من الثمن . فاشترى الجانب الأعظم من الأملاك الشيخ حسن جنبلاط أخو بشير وكان أيسر اللبنانيين يدًا . اشترى في صفقتين أو ثلاث الضياع الآتية : حصة كفرمتى ، مزرعة بواردين ، بساتين السفرجل ، مزارع زيتون ، وادي أبو يوسف ، الفخيتة ، قتلة عيسى ، بقعون ، البرجين ، المرجيات ، البرامية ، حتى سددن الرصيد المطلوب منهن . ولفرط ما نالهن من الاضطهاد وأثقلهن من شماتة الأعداء نزحنَ الى مدينة دمشق » .

باع النكديون كل ما يملكون لإيفاء مطالب الأمير بشير بعد أن قتل من قتل منهم بسبب الشقاق الذي خلقه لهم مع الجنبلاطيين ثم شردوا من ديارهم الى دمشق . فالأمير بشير شهاب الثاني لم يكن يمزح عندما يقرر ويتمكن من الإنقضاض على أعدائه . فقد صفاهم اقتصاديًا وسياسيًا حتى انه جعل وجودهم الجسدي في الجبل مستحيلاً .

أما بنو عماد الذين يحكمون العرقوب ، فطردهم الأمير منها أيضًا بعد أن ساند أعداءهم فهاجروا بدورهم الى بعلبك .

وربما كان أصدق تعبير عن سياسة الأمير في الاستئثار بالامتيازات المقاطعجية

---

١) الحركات – نفس المصدر – صفحة ٧

الحرب التي شنها على حليفه السابق الذي مهد له طريق الحكم الشيخ بشير جنبلاط وقد كان زعيم احدى أقوى العصبيات وأرفعهم شأنًا في ذلك الزمان .

بدأ الأمير عملية اضعاف الشيخ الجنبلاطي عن طريق ضرب العصبيات الثانوية التي تتبعه ثم راح يضايقه حتى أجبره على الفرار الى حوران . من هناك بادر الشيخ بإجراء محادثات مع الأمير عن طريق أعوانه لتسوية الأمر وفتح باب الصلح غير ان هذه المحادثات لم تنفع فوقعت الواقعة بينهما وشن الأمير هجومه مستعينًا بجند أرسلهم له والي عكا فاستطاع أن يهزم بهم الشيخ بعدما استبسل هذا الأخير في القتال مع رجاله . فكانت النتيجة أن أجلى غالبية الأسرة الجنبلاطية عن الشوف وأرهق من بقي منهم « بالضرائب الفاحشة والمظالم العديدة » وقطع أشجارهم وخرب مزارعهم وهي طريقة كانت معتمدة لاستنزاف الأعداء اقتصاديًا ، حتى أجبرهم على التنازل عن أراضيهم : « فمن عسرت يده عن اداء ما ضرب عليه كان ينزع يده عن العقارات الجارية لملكه ويجبره على تحرير صك فراغ وانتقال لأحد اتباعه – أي اتباع الأمير – بثمن بخس جدًا ، كما هدم رموز السلطة والهيمنة التي كان يتمتع بها الشيخ بشير جنبلاط . فقوض مبانيه في المختارة وبعذران ولا سيما الجامع الذي كان بناه[1] واستولى على الأملاك . يقول المؤرخ : « اما أملاك آل جنبلاط المشهورة بضخامتها وسعة أرجائها وخصب أراضيها ، فقد ضمها الأمير كلها الى أملاكه » .

اما حق الشيخ بشير بجباية الضرائب كمقاطعجي من مقاطعجية الجبل فقد استأثر به الأمير بشير أيضًا : « واما مقاطعة الجنبلاطيين أعني بها الشوفين الحيتي والسويجاني ، مع بعقلين واقليم الخروب ، واقليم التفاح ، وجبل الريحان ، واقليم جزين ، وسهل البقاع شرقيه وغربيه ، من فيدون الى قب الياس ومن الخربة الى عينة ، فقد أناط أحكامها وألقى بمقاليدها الى ابنه الأمير خليل » .

كان استيلاء الأمير بشير على حق الشيخ بشير الجنبلاطي الإقطاعي في جباية الضرائب يندرج ضمن سياسة عامة في الاستئثار بهذا الحق بعد نزعه من مقاطعجية

---

١) يقول صاحب الحركات في لبنان تعليقًا على هدم الجامع : كان الشيخ يحلم بتولي حكم لبنان ولعل بناءه جامع المختارة من الأمور الممهدة لذلك وما هدم الأمير بشير ذلك الجامع الا وهو يقصد الى ازالة ما كان يهيئه الشيخ بشير من الوسائل الممهدة للحكم .

الجبل . هذا كما كان استيلاؤه على أراضي الشيخ بعد ضربه يندرج في سياق سياسته في توسيع رقعة الأراضي التي يمتلكها على حساب العصبيات الأخرى . وقد استأثر بمسؤولية جباية الضرائب ليس فقط عن منطقة لبنان الجنوبي والشوف ، انما أيضًا عن منطقة الموارنة في الشمال ، فيذكر دومينيك شوڤاليه :

«Avec l'aide de son troisième fils, l'émir Amin, l'émir Bachir supervisait aussi plus étroitement la perception de l'impôt dans les régions maronites, au nord du Nahr el-Kalb.»[1]

هكذا كان الأمير يتصدى للعصبيات التي تزاحمه على النفوذ والسلطة فيستولي على حقوقها في جمع الضرائب كما يستولي على أراضيها ضاربًا العصبيات الثانوية التابعة لها حتى يصفيها تصفية سياسية واقتصادية كلما سنحت له الفرصة بذلك ، متجهًا الى أن يصبح المقاطعجي الوحيد في الجبل . غير أن هذا الاتجاه لا يتطور ويتفاقم الا في ظروف استثنائية كما سبق وأشرنا اذ أن مركز الأمير كان يراوح بين الضعف والقوة وكلما ضعف هذا المركز تستعيد العصبيات الأخرى قوتها ودورها في اقتسام الفائض الاجتماعي ضمن نظام علاقات يتمفصل على ثابتين بنيويين : علاقة الصراع والتوازن من جهة فيما بين العصبيات ومن جهة أخرى مراتبية تدرجية تنتظم فيها هذه العصبيات بعلاقات تبعية واستزلام يوازيها عدم استقرار للملكية على الأرض يعكس علاقة قوة كما يعكس تدرج في الحقوق التي تتضمنها هذه الملكية .

---

١) D. Chevalier, *La société du Mont-Liban, op. cit.*, p. 49.

مصادر البحث *

المراجع في العربيّة او المعرّبة :

١. الشيخ طنوس الشدياق : **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، بيروت ١٩٧٠
٢. الأمير حيدر شهاب : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين**، بيروت ١٩٦٩
٣. حسين ابو شقرا : **الحركات الفلاحية في جبل لبنان** ، بيروت .
٤. انيس فريحة : **القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال**، بيروت ١٩٥٧
٥. أ. سميلياسكايا : **الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأوّل من القرن العشرين**، ١٩٧٢
٦. انطوان عقيقي : **ثورة وفتنة في جبل لبنان** تحقيق يوسف ابراهيم يزبك، بيروت.
٧. فؤاد قازان : **تاريخ لبنان** ، بيروت ١٩٧٢
٨. الخوري-منصور الحتوني : **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية** ، بيروت ١٩٥٦ ، تحقيق يوسف ابراهيم يزبك .

المراجع في اللغات الأجنبية :

1. VOLNEY, *Voyage en Égypte et en Syrie,* Paris, 1868.
2. Antoine CASANOVA, «Mariage et communauté rurale: exemple Corse», *Cahiers du C.E.R.M.*, nº 46, Paris.
3. Dominique CHEVALIER, *La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Paris, 1971.
4. Adil ISMAÏL, *Histoire du Liban,* t. III et IV, Beyrouth.
5. J. ATTRACHE, *Législation coutumière chez les druzes du Ḥūrān* (thèse), Beyrouth, 1946.

6. DE TESTA, *Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les puissances étrangères,* Paris, 1868.
7. K. M. BAZILI, *La Syrie et la Palestine,* Paris.

---

* نورد هنا فقط المصادر التاريخية التي تشكل مادة للتحليل والمذكورة في البحث فضلاً عن بعض الدراسات المعاصرة التي تولي اهتمامًا بالحقل الذي نتناوله .

فهرس

مقدمة ٩
١ – في علاقات تقسيم العمل الاجتماعي ١٣
٢ – علاقات التبادل الاقتصادي ١٩
٣ – توزيع الفائض الاجتماعي وعلاقة الملكية ٢٣
٤ – العصبية وسحب الريع في جبل لبنان ٢٧
٥ – الأوالية العائلية لاستغلال الفائض الاجتماعي ٤١
٦ – حركة الصراع على الفائض الاجتماعي ٤٩
٧ – المضمون الاقتصادي للنزاع – التوازن على الفائض الاجتماعي :
الملكية التوازنية التدرجية ٦٣
٨ – مركز الأمير وتوزيع ملكية الفائض الاجتماعي ٦٩
مراجع البحث ٧٣

المطبعة الكاثوليكية، بيروت

La propriété et les relations familiales au Mont-Liban à l'époque ottomane

par MASS'OUD YOUNÈS

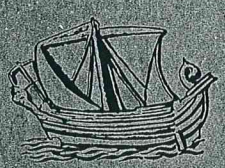

Publications du Centre de Recherches
UNIVERSITÉ LIBANAISE
Institut des Sciences Sociales